الأهالي

اسبوعية - سياسية

تأسست سنة ١٩٨٩

تصدر عن حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)

التقرير السياسي الذي أقرته اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» في اجتماعها المنعقد بتاريخ (٢٠١٧/٥/١٣)

أسبوعية سياسية ■ العدد 1160 الخميس 2017/5/18م - السنة السابعة والعشرون ■ الثمن 300 فلس ص.ب 9966 ■ الموقع على الإنترنت www.hashd.ahali.org.jo ■ بريد الكتروني ahali@go.com.jo

«القومية واليسارية»: انحيازنا لمشروع المقاومة والتمسك بالحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني

اللجنة العليا لحق العودة في الذكرى ٦٩ للنكبة

حق العودة: حق تاريخي لن يتنازل عنه الشعب الفلسطيني وأجياله المتتالية

اعتصام للهيئات النسائية دعما للاسرى المضربين عن الطعام امام الصليب الاحمر

الانتخابات البلدية واللامركزية.. نعم للائتلافات الوطنية

الأردن التاسع عربيا بمؤشر التعقيد الاقتصادي

الفلسطينيون تضاعفوا ٩ مرات بعد النكبة

قانون القومية اليهودي... تشريعٌ للعنصرية وإلغاء للهوية الفلسطينية

للالتفاف على المكتسبات العمالية وقف انتاج مصنع اسمنت الرشادية

ثمن الشراكة الفلسطينية في الصفقة الأميركية

رأي الاهالي

التحديات الكبرى الجديدة تحتاج الى استراتيجيات نضالية مطوّرة

لم تنفصل يوما السياسات الاقتصادية عن التوجهات السياسية في متابعة التسلسل التاريخي للسياسات الاقتصادية في البلاد منذ أواخر الثمانينات في القرن الماضي وحتى يومنا...

لا بد لنا من الربط بين المسارات التي بدأت منذ ذلك الوقت ثم تتبع محطاتها الرئيسية، وصولا الى ما تفرضه هذه السياسات الرسمية الآن على الشعب الاردني، حيث تتجلى بوضوح بالغ عملية الربط بين الاستهدافات السياسية وبين السياسات الاقتصادية، ويخطئ تماما من لا يربط بين القاعدتين الاساسيتين اللتين تتحكمان بمنطق ادارة شؤون الدولة الاردنية وتحديد تحالفاتها البعيدة والمتوسطة المدى...

- فقد شملت عمليات خصخصة القطاع العام منذ أوائل التسعينات معظم المرافق الاقتصادية الكبرى والرابحة، مثل شركات مناجم الفوسفات، والبوتاس، والاسمنت، والكهرباء، وميناء العقبة وأراضيها، والملكية الاردنية، وشركة الاتصالات، وحتى غابات دبين. كما شملت عمليات البيع والتأجير شركات استراتيجية مهمة اخرى مثل مؤسسة النقل العام وسلطة المياه وسكة حديد العقبة وعدد آخر من البنوك والمصانع.

كان لتطبيق هذه السياسات الاقتصادية في البلاد آثار اجتماعية عميقة أدت الى إحداث تفاوتات واحتلالات طبقية كبرى، كما أقصت فئات اجتماعية واسعة عن حقها في الاستفادة من ثروات بلادهم وفيما بعد تم اقصاؤها عن المشاركة في القرار السياسي. ولم تجد كل الضغوطات الخشنة منها والناعمة في ثني الحكومات عن مواصلة هذا الطريق الخطر، الامر الذي أسس لما هو أخطر، وهو الذي نشهده الآن مجسدا سواء في السياسات الاقتصادية المباشرة والاجراءات التي تقررها المؤسسات الرسمية، او انها تأتي في نطاق المشروع السياسي التقسيمي الكبير الذي يتم الاعداد له وتنفيذه على الارض في منطقتنا العربية.

- وهكذا فقد أقرت قبل أشهر مجموعة من المشاريع العملاقة التي سيتم تنفيذها على الارض الاردنية، بحيث تم اخراجها من سيطرة الحكومة ووضعها تحت سيطرة مؤسسات خاصة مثل صندوق الاستثمار والذي صدر بموجب تشريع خاص... هذه المشاريع الملفتة في نوعيتها وضخامتها وكذلك في المضامين السياسية التي تحملها:

"مشاريع سكك الحديد، مشاريع انبوب النفط والغاز، مشاريع النقل والطاقة والثروة المعدنية والربط الكهربائي"، وهذه المشاريع جميعها منصوص على اسمائها في قانون صندوق الاستثمار ومن المعروف ان القانون سيبيح للشركات التي تملكها دولة الاحتلال بالاستثمار في الاردن مستفيدة من كل المزايا المنصوص عليها مثل الاعفاءات الضريبية والحصانة القانونية...الخ.

- وتأتي الآن خطة التحفيز الاقتصادي الاردني ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، التي أعلنت عنها الحكومة للسنوات الخمس القادمة وتسعى من وراء اطلاقها كما اعلنت الى "استعادة زخم النمو الاقتصادي واستغلال الامكانات الكامنة للتنمية في الاردن عبر استراتيجيات اقتصادية ومالية موزعة قطاعيا"، كما أعلن عن ان هذه الخطة ستغطي قطاعات اقتصادية حيوية مثل الصناعة والتجارة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة...الخ، على ان توضع لها آليات وتشريعات اقتصادية جديدة.

وعند مطالعة الخطة الاقتصادية المعلن عنها: نكتشف انه قد أفرج فجأة عن التنقيب على الغاز والبترول / في الاردن وهي الثروات الكامنة التي لم تكن تسمح السياسات فيما مضى بالاقتراب منها، هذا اضافة الى مشاريع أخرى تتعلق بقطاع النقل وسكك الحديد. واذا ما وضعنا هذه الخطة على اللوحة نفسها لنستعرض اتفاقات الغاز والمياه مع دولة الاحتلال ثم استعرضنا ما يخطط له العقل الاستعماري الغربي من تقسيم وإعادة تشكيل للجغرافيا السياسية بما يتناسب والمصالح الاقتصادية والسياسية العليا للقوى الامبريالية وحلفائها المحليين في المنطقة العربية، فعلينا اذن ان نستنتج بأن السياسات الاقتصادية والمشاريع المنبثقة عنها تصب مباشرة في المشروع السياسي المعادي الكبير قيد التنفيذ.

ان مواجهة التحديات الكبرى الجديدة بحاجة الى فتح آفاق كبرى للنضال تتوحد فيها كل القوى ذات المصلحة الوطنية والقومية والاجتماعية ويتفتح فيها الوعي السياسي على ما هو أعمق بكثير من اطلاق الشعارات المكررة منذ عشرات السنين.

فوضى المواصلات في العاصمة بين سيارات الأجرة والباصات المتوسطة

■ توفيق عاشور

يتردى مستوى خدمة نقل المواطنين داخل العاصمة، بسبب عدم وجود رقابة حازمة ومتواصلة على عمل سيارات خدمة الخطوط (السرفيس) والباصات المتوسطة لبعض الخطوط، ونقص عدد السيارات الصفراء (التاكسي).

يعاني المواطنون من الانتظار الطويل، في الصفوف صباحا للوصول الى أماكن عملهم، ولقضاء حاجاتهم ولمدارسهم وجامعاتهم، لأسباب عديدة، فسيارات الخطوط المنتظمة تكون غير متوفرة في أوقات الذروة، بسبب عمل الكثير من اصحابها في خدمة التوصيل خارج نطاق خطوطهم وتقاضيهم اجورا مضاعفة استغلالا لحاجة المواطنين ليصلوا الى وجهاتهم، فالسيارات الصفراء غير متوفرة في تلك الفترات لقلة أعدادها، او انحصارها في زحمة السير خاصة في عمان الغربية ووسط البلد. وايضا المزاجية في تحديد ساعات عملهم في اوقات تخدم مصلحتهم وراحتهم. وسيارات الخطوط المنتظمة لا تلتزم بالعمل من بداية الخط الى نهايته فالكثير من الخطوط يقسمون خطهم المقرر الى قسمين ليصلوا الى منطقة معينة من الخط فقط ويتقاضون نفس الاجرة المقررة، والمواطنون يدفعون صاغرين لأنهم يريدون الوصول وغير مستعدين لمماحكة السائق تجنبا للمشاكل وسوء سلوك البعض منهم، وهذه المشكلة ايضا تنطبق على باصات الركوب المتوسطة لبعض الخطوط الذين يتقاضون أجورا فوق الأجرة المقررة، كما في خط المجمع الشمالي صويلح او البقعة.

العاصمة تحتاج الى انشاء الكثير من البنية التحتية لتسهيل التنقل ، وتوفير الوقت، كما تحتاج الى اجراءات جديدة للسيطرة على انتظام العمل على الخطوط، وعدم تركها لمزاجية اصحاب وسائقي السيارات.

حدثني مواطن يستخدم سيارات السرفيس في تنقله الى عمله، قائلا انه يتقاضى راتبا محدودا لا يكفيه الى منتصف الشهر فيضطر الى العمل عملا آخر بعد انتهاء دوامه الأول فيعتمد سيارات الخطوط للتنقل لأنه لا يستطيع استئجار تاكسي وإلا طار راتبه على التنقلات، وانه يكون مجبرا على الاستيقاظ صباحا مبكرا ليلحق دوامه الأول الذي يبدأ السابعة صباحا وعندما ينتهي دوامه في الرابعة يذهب للعمل في أحد مولات عمان الغربية كعامل تحميل وتنزيل وعندما ينتهي دوامه منتصف الليل يتم تأمينه للوصول الى مجمع المحطة وحينها يكون المجمع فارغا من وسائط النقل ، فيصبح مجبرا لاستئجار تاكسي طلب للوصول الى منزله بعد الواحدة ليلا.

وقال شاكيا ان معاناتي شديدة واتمنى دائما الرحمة من رب العالمين ويخلصني من هذا الشقاء المقيم، بالموت او تغيير الاحوال، وأضاف انه ينفق شهريا على المواصلات اكثر من ١٥٠ دينار لأن لديه ابناء في المدارس بعضهم يجب عليه استخدام المواصلات للوصول للمدرسة لبعدها عن المنزل. وأضاف ان وضعه الذي شرحه أهون من بعض ممن يعرفهم لأنه لا يدفع أجرة المنزل، كان ورث بيته بعد وفاة والده، وهو منزل قديم ومتهالك، ويرضى به ويغنيه عن دفع أجرة منزل، التي سمع ان الايجارات أصبحت باهظة، وتضاعفت عدة أضعاف خلال العقدين الاخيرين.

المواضيع مترابطة فالعذر في هذا الاسترسال من موضوع النقل الى حياة الفقر والاوضاع البائسة لمئات أولوف العائلات التي تعيش اوضاعا لا يمكن تصورها.

ذوو الاسرى الأردنيين: «لا حياة لمن ننادي» !

الاهالي - يواصل الأسرى الأردنيين في سجون الاحتلال إضرابهم المفتوح عن الطعام، إسنادًا لإضراب «الحرية والكرامة»، الذي يخوضه نحو ١٨٠٠ أسير فلسطيني، بقيادة الأسير مروان البرغوثي.

وأفصحت اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين، عن عدم رضاها من الأداء الحكومي، واصفةً إياه بـ «غير المكترث واللامبالي»، تجاه الأسرى الأردنيين المضربين، وما يلاقونه من معاناة.

وعبر عدد من اهالي الاسرى والمفقودين في سجون الاحتلال انهم غير راضون عن أداء وزارة الخارجية الاردنية وعليها الوقوف على مسؤولياتها، تجاه الأسرى المضربين، ومتابعتهم بجهود مضاعفة».

وحسب إحصائيات «اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في المعتقلات الصهيونية»، يقبع في سجون الاحتلال ٢٣ أسيرًا أردنيًا، إلى جانب ٣٠ مفقودًا.

وان أهم دوافع دخول الأسرى الأردنيين الإضراب، عدم اكتراث السفارة في «تل أبيب» لهم ولمطالبهم، المتمثلة بتنظيم زيارات دورية لذويهم لهم والمقطوعة منذ زمن بعيد، وإدخال مستلزماتهم، والمتابعة الطبية .

وتشدد قوات الاحتلال من إجراءاتها التعسفية بحق الأسرى المضربين، من بينها الوضع بزنازين انفرادية، وعدم السماح لهم برؤية المحامين أو زيارات الأهل، مما أدى إلى انقطاع التواصل مع الأسرى الأردنيين.

ويواصل أسرى أردنيون إضرابهم، منذ الاثنين ١٧ أبريل/ نيسان الماضي، والذي أتى بالتزامن مع ذكرى يوم الأسير الفلسطيني، للمطالبة بتحسين ظروفهم الاعتقالية، في حالة صحية تزداد سوءًا، مع كل يوم يمتد فيه الإضراب، دون الاستجابة لمطالبهم.

المهندس عبد الرحيم شكري سرور رئيسا لجمعية نعلين الخيرية

الاهالي - خاص - في اجتماع الهيئة العامة لجمعية نعلين الخيرية وبعد قراءة التقرير المالي والاداري جرى انتخاب هيئة ادارية جديدة للجمعية حيث فاز برئاستها المهندس عبد الرحيم شكري سرور عضو المكتب السياسي لحشد بالاجماع بالاضافة الى اعضاء هيئة ممثلين لأغلب العائلات في الجمعية وهذا الفوز للرئيس والاعضاء يؤكد الثقة الكاملة من اعضاء الهيئة العامة بالمهندس عبد الرحيم وزملائه اعضاء الهيئة الادارية.مبروك للرفيق عبد الرحيم.

الإناث يترأسن أكثر من ٢٤٩ ألف أسرة

الاهالي - يحتفل العالم بالخامس عشر من مايو / آيار من كل عام باليوم الدولي للأسر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٣٧/٤٧/A/RES) والصادر عام (١٩٩٣) ، بهدف زيادة الوعي والمعرفة بالمسائل المتعلقة بالأسر والمؤثرة فيها من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والديمغرافية.

وتشير جمعية معهد تضامن النساء الأردني «تضامن» الى أن إحتفال عام ٢٠١٧ يأتي تحت شعار «الأسر والتعليم والرفاه» ، وقالت الأمم المتحدة بهذه المناسبة :»يركز جدول أعمال التنمية لعام ٢٠٣٠ على إنهاء الفقر وتعزيز المشاركة في الرفاه الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ورفاه الأفراد وفي نفس الوقت حماية البيئة. وتظل الأسرة في مركز القلب من الحياة الاجتماعية لضمان رفاه أفرادها وتعليم الأطفال والشباب ومنحهم المهارات الاجتماعية اللازمة، فضلا عن رعاية الصغار والمسنين. ويمكن للسياسات العامة القائمة على رعاية الأسرة أن تسهم في تحقيق الهدفين ١ و ٥ من أهداف التنمية المستدامة، اللذان يتصلان بإنهاء الفقر والجوع، بما يضمن حياة صحية وتعزيز رفاه الجميع في كل الفئات العمرية، وإتاحة فرص التعلم على امتداد العمر وتحقيق المساواة بين الجنسين.».

بينت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام ٢٠١٥، بأن عدد الأسر بلغ مليون و ٩٤١,٩٠٣ ألف أسرة مع إستثناء حوالي ١٥,٥٧٦ ألف أسرة لم تكتمل بياناتها، ترأس الذكور مليون و ٦٩٢,٦٦٢ ألف أسرة، فيما ترأست الإناث ٢٤٩,٢٤١ ألف أسرة وبنسبة وصلت الى ١٢,٨٪. علماً بأن عدد الأسر الأردنية وصل الى ١,٣٧٢ مليون أسرة وبمتوسط ٤,٨٢ فرداً للأسرة الواحدة.

«القومية واليسارية»: انحيازنا لمشروع المقاومة والتمسك بالحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني

الاهالي - اصدر أئتلاف الاحزاب القومية واليسارية البيان التالي بمناسبة الذكرى ٦٩ للنكبة الوطنية والقومية الكبرى هذا نصه: (تحل الذكرى ٦٩ للنكبة الفلسطينية هذا العام في ظل مرحلة غاية في الخطورة حيث يجري الإعداد لسيناريوهات تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وتتصادف هذه الذكرى الأليمة مع ذكرى مئوية وعد بلفور هذا الوعد الذي قدمه وزير الخارجية البريطاني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين «وعد من لا يملك لمن لايستحق» والذي استندت له العصابات الصهيونية مدعومة من الانتداب البريطاني لارتكاب أبشع عملية احتلال استيطاني إحلالي عرفته البشرية في العصر الحديث واقتلاع الشعب العربي الفلسطيني من وطنه واستبداله بمهاجرين من جميع أنحاء العالم.

إن هذه الحقيقة التاريخية عن مسؤولية بريطانيا الأخلاقية والقانونية والسياسية عن نكبة شعب فلسطين يجب أن تبقى حاضرة في الذاكرة نحفظها جيلاً بعد جيل، ولن تغيرها الأحداث أو مرور الوقت، بل ستبقى حقيقة راسخة نستند عليها لدحض كل الادعاءات والأكاذيب والخرافات التي تتضمنها الرواية الصهيونية عن الصراع العربي الصهيوني.

ورغم مرور ٦٩ عاماً على النكبة فإن شعب فلسطين مدعوماً بعمقه الشعبي العربي وكل أحرار العالم لم يسلم بالرواية الصهيونية، ولم يستكين للواقع الذي فرض عليه، وقدم عشرات آلاف الشهداء والجرحى عبر مسيرته النضالية في مواجهة المشروع الصهيوني دفاعاً عن حقوقه الوطنية والقومية. تأتي الذكرى ٦٩ للنكبة والأسرى الأبطال في معتقلات العدو الصهيوني يخوضون منذ ٢٧ يوماً بأمعائهم الخاوية وإرادتهم الصلبة إضراباً مفتوحاً عن الطعام (إضراب الحرية والكرامة) مؤكدين على موقفهم بالاستمرار حتى تحقيق مطالبهم، رغم ما تعيشه الساحة الفلسطينية من حالة انقسام ليؤكد الاسرى أنهم دائما في طليعة شعبهم في التصدي للاحتلال الصهيوني وعنصريته وغطرسته.

في ذكرى النكبة وأمام المخاطر الجدية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية يؤكد الائتلاف على:

__ انحيازنا لمشروع المقاومة، والتمسك بالحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني، ورفض كل المشاريع السياسية التي تنتقص من ذلك، وإعادة بناء إستراتيجية المواجهة انطلاقاً من التناقض التناحري بين المشروع الوطني الفلسطيني المدعوم بعمقه الشعبي العربي والمشروع الصهيوني الذي يستهدف حاضر ومستقبل إمتنا العربية.

__ نرى أن مهمة إنهاء الانقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة الفلسطينية يشكل المهمة الرئيسية لكل القوى الفلسطينية وخاصة طرفي الانقسام فتح وحماس، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها الوطني المقاوم.

__ نؤكد رفضنا لنهج التفريط والمساومة والتطبيع مع الكيان الصهيوني.

__ نؤكد بطلان كل المعاهدات والاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، ونرفض وجود سفارات للكيان الصهيوني على الأرض العربية وفي مقدمتها عاصمتنا الحبيبة عمان.

في ذكرى النكبة نتوجه بالتحية للشعب العربي الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وفي الشتات والتحية للأسرى الأبطال الذين يسطرون أروع ملحمة نضالية في مواجهة المحتلين الصهاينة.)

مؤسسة ابن رشد للفكر الحر تفتح باب الترشيح لجائزتها السنوية لشخصية أو منظمة أو مؤسسة قدمت مساهمات متميزة لمكافحة الفساد

الاهالي - صدر عن مؤسسة ابن رشد المعروفة بهويتها التقدمية والديمقراطية الاعلان التالي عن جاذزتها السنوية لهذا العام والمخصصة لمؤسسة أو رمز في اطار مكافحة الفساد

«أن عدم المساواة الاجتماعية بارزة في العديد من مناطق العالم. وتكافوء الفرص بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع مجرد وهمٌ أو حلمٌ غير محقق. لا يوجد مجتمع خالٍ من الفساد، لكن الفساد في القطاعين العام والخاص في العالم العربي قد استفحل واستشرى بصورة غير مسبوقة.

في دراسة منظمة الشفافية الدولية Transparency International السنوية لمؤشر الفساد في عام ٢٠١٦ احتلت سوريا المركز الرابع قبل الأخير في معدل الفساد (١٧٣)، في حين لم تكن كل من اليمن والسودان وليبيا بمراكز أفضل بكثير. لم ينجح العراق أن يصل بأكثر من ٤ درجات أفضل من أفغانستان (المرتبة ١٦٦)، واحتل لبنان المرتبة ١٣٦. أما مصر والجزائر فقد كان ترتيبهما أفضل حيث وصلا إلى ١٠٨.[١

وغني عن القول أن من أساسيات حكم الدولة الرشيدة هو فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

أما في معظم الدول العربية فإن السلطة التنفيذية تسيطر عمليا على جميع الفروع الثلاثة، سيطرة شبه المطلقة - الأمر الذي يؤدي إلى الفساد المطلق.

ما هو سبب عدم قدرة الدول العربية - التي كثير منها تأثرت بأيديولوجيات النظم الاشتراكية ذات الطابع الإصلاحي الاجتماعي - على وضع أسس للمعاملة العادلة وتطبيقها؟ اذ نرى بدلا عن ذلك سيادة الفساد الذي أصبح العامل الوحيد الموثوق به الذي يربط ما تبقى من شتات جهاز الدولة المشوهة ببعضها البعض حتى تكون قادرة على البقاء. وهكذا أمسى الفساد قوة داعمة للدولة، يعتمد عليه المواطنون لعدم وجود بديل عن شبكات المحسوبية والمنسوبية، لهذا فهم يستنجدون بالطوائف وزعماء القبائل والعشائر التي تدخل مع سلطات الحكم باتفاقات مصلحية.

ومع ذلك يظل الفساد أكبر عائق فعلي للتغيير الاجتماعي وعملية التنمية في المجتمع ويدمر القيم الأخلاقية. وينعكس هذا في السلوك الفردي والجماعي. ثروة هذا مبنية على فقر الآخر - ان انعدام القيم الأخلاقية وسيطرة المحسوبية والجشع من جهة، تؤدي إلى فقدان الثقة وانعدام الفرص واليأس من جهة أخرى، وإلى كساد تام بدلا من التنمية.

ان غياب الديمقراطية هو من أهم أسباب انتشار الفساد. فمحاربته ليس هدفا في حد ذاته فحسب، بل مطلوب من أجل تحقيق الحكم الرشيد، إذ في غيابها يعم الفساد ويتمدد.

وقد كان من نتائج غيابها انعدام ثقة المواطنات والمواطنين بنظم الحكم في الدول العربية واندلاع الثورات العربية مؤخراً وتنامي التطرف الديني والعنف على نطاق واسع، ولاسيما بين الشباب. بناء على ذلك تفتح مؤسسة ابن رشد للفكر الحر باب الترشيح لجائزتها السنوية عام ٢٠١٧

لشخصية أو منظمة أو مؤسسة قدمت مساهمات بارزة في مجال مكافحة الفساد، على أن يكون نجاح هذة المساهمات ملموسا في مجال مجتمعاتهم وقابلا للتقييم.

العامل الاساسي هنا ليس مدى محاربة الفساد فحسب، بل أيضاً الطرق المتبعة للقضاء المستدام عليه وإمكانية تطبيق هذه الطرق على مجالات وأماكن أخرى في العالم العربي».

الانتخابات البلدية واللامركزية.. نعم للائتلافات الوطنية

■ خليل السيد

مع اقتراب الموعد المحدد لاجراء الانتخابات البلدية واللامركزية في ١٥/آب/٢٠١٧، باتت اجواء الانتخابات تسخن بالتدريج، وبادر العديد من المرشحين الأفراد بالافصاح عن نيتهم لخوض الانتخابات، كما اعلنت جهات سياسية عن قرارها بالترشح للانتخابات، مثل جبهة العمل الاسلامي.

ونحن في حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) وفي الاجتماع الاخير للجنة المركزية المنعقد بتاريخ ١٣/٥/٢٠١٧ وحسب البيان الصادر عن اعمال الاجتماع، قررنا المشاركة في الانتخابات البلدية واللامركزية، على اساس الاستمرار في نقد القوانين، حيث لم تجر اية تعديلات جدية عليها تؤدي الى توسيع حجم التمثيل السياسي والاجتماعي، ولم تعتمد القائمة النسبية المغلقة، وبقي نظام الصوت الواحد بشكل أو بآخر.

ان القانون وبسبب اعتماده على الصوت الواحد والقوائم الصغيرة المفتوحة لن يسمح بتمثيل سياسي واسع للاحزاب خاصة الاحزاب اليسارية والقومية، وهناك آراء ذهبت الى أبعد من ذلك، اذ توجست من استحداث قانون الانتخابات اللامركزية تحديدا، وخشيت من إقدام هذه الهياكل الجديدة على اشكال من التطبيع مع شركات اسرائيلية بحجة اللامركزية والمساحة المتاحة لهم باتخاذ قرارات شراكة مع بلديات وشركات اجنبية، مع ذلك فأن المشاركة في هذه الانتخابات، هي افضل وسيلة لمواجهة اية مشاريع مشبوهة متعلقة بالتطبيع، والعمل على ايصال مرشحين وطنيين مشهود لهم بالنزاهة ونظافة اليد، كما ان المشاركة تعتبر فرصة جدية لمواجهة القانون نفسه وتفنيد بنوده امام الجمهور، كون محطة الانتخابات مفروضة وستجري في موعدها الدستوري.

المسالة الاخرى ذات الاهمية تتعلق بإمكانيات التحالف بين الاحزاب والقوى والشخصيات، صاحبة الاتجاهات الوطنية والديمقراطية والتقدمية، فهناك فرصة لتشكيل قوائم أئتلافية وطنية في المجالس المحلية والتي يتوفر فيها عدد من المقاعد يزيد عن ثلاثة، وذلك لتظهير البرنامج الوطني الديمقراطي والاتجاه التقدمي والاهتمام بخدمة الجمهور على اسس عادلة نزيهة وشفافة، هذا يضع جميع الاحزاب القومية واليسارية والشخصيات الوطنية وكل من هو غيور على مصالح البلاد امام مسؤولية تاريخية بضرورة التوحد ضمن ائتلافات وطنية عريضة تأخذ على عاتقها مواجهة القانون باتجاه تعديله وتطويره لاحقا، وباتجاه مواجهة اية مشاريع لها علاقة بالتطبيع مع العدو الصهيوني.

فرع «حشد» في اربد يستضيف ندوة سياسية حول الأسرى الفلسطينيين بين قانون المحتل والقانون الدولي

الاهالي / سهير ابو رواق

بدعوة من حزب حشد في اربد - أقيمت ندوة سياسية بعنوان (الأسرى الفلسطينيين بين قانون المحتل والقانون الدولي)- وشارك فيها الاستاذ في جامعة فيلادلفيا الدكتور ماجد الزبيدي والأسير المحرر سمير ياسين، وابتدأت الندوة التي أدارها امين الفرع في اربد عادل البدر/ بقراءة الفاتحة والوقوف دقيقة صمت حدادا على ارواح الشهداء.

وقال الاسير المحرر سمير ياسين (أن الحركة الاسيرة الوطنية هي عماد الحركة الوطنية الفلسطينية وهي بحاجة الى الدعم والمؤازرة للافراج عنهم لا ان ننتظر تجويعهم ، فهناك قصورا عربيا ودوليا تجاه الحركة الاسيرة في اضرابهم اضراب الحرية والكرامة والماء والملح، مشيرا الى معاناة الاسرى داخل سجون الاحتلال من تجويع وتعذيب وغيرها).

الى ذلك أكد الاستاذ في جامعة فيلادلفيا الدكتور ماجد الزبيدي (ان هناك اكثر من ١٨٠٠ أسير عربي وفلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال وينفذون اضراب الكرامة والعزة والماء والملح وذلك لأسباب كثيرة منها أن دولة الاحتلال مارقة تتمرد على الاعراف والقوانين الدولية والاعراف الأخلاقية وتتمرد على اتفاقية جنيف الموقعة في ٢ أغسطس ١٩٤٨ ولحقه بروتوكول ١٩٦٧ الخاص بمعاملة الاسرى، منوها الى ان الاسرى يعانون من العزل والحبس الانفرادي ومنع زيارة ذويهم اليهم والاهمال الطبي المتعمد الذي ادى الى استشهاد عدد لا بأس منهم كذلك اعادة اعتقال الاسرى المفرج عنهم في عمليات تبادل سابقة والتوسع في الاعتقال الاداري، مشيرا الى ان اسرائيل تتحايل على القانون الدولي والاتفاقيات الخاصة بمعاملة الاسرى وتستخدم مصطلحات مثل مصطلح اسير أمني كي تتهرب من معاملة افراد المنظمات العسكرية الفلسطينية كأسرى حرب وهناك مصطلح آخر وهو المقاتلون غير القانونيين، منوها الى ان الحركة الاسيرة الوطنية الفلسطينية عبر سنين طويلة سقط فيها الكثير من الشهداء منهم فؤاد حجازي وعطا الزير واسحق مرقة ومحمد جمجوم وغيرهم .. وعليه فإن تحرير الاسرى والافراج عنهم لا يأتي الا بفعل نضالي قوي وهو أسر الجنود الصهاينة كما حصل في صفقة شاليط وحرب تموز المجيدة).

وفي معرض التضامن اقامت الفعاليات الشعبية التضامنية مع الاسرى في سجون الاحتلال الصهيوني في اربد وقفة تضامن أمام مكاتب الأونروا تحت عنوان «نعم الاسرى في خطر»

«عاملو الفاليت» ساعات عمل طويلة وأجور متدنية

الاهالي - أجمع مختصون أن مهنة الفاليت من المهن الجديدة التي جرى استحداثها في الأردن، ويعمل فيها العديد من الشباب خاصة من طلبة الجامعات، وهم عاملون بأجر يومي، وساعات عمل غير محددة، في ظل عدم شمولهم في مظلة الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي.

وأشاروا أن هذه المهنة ساعدت الكثير من الشباب في تأمين مصروفه الجامعي، ووفرت فرص عمل للمعطلين عن العمل، متسائلين حول كيفية ضمان حقوق العاملين في هذه المهنة والحفاظ على مكتسباتهم العمالية.

وطالب مختصون الجهات ذات العلاقة بما فيها وزارة العمل وأمانة عمان، بمتابعة المهنة والعمل على تنظيمها، وحماية حقوق العاملين فيها الذين يتعرضون لانتهاكات متنوعة، مشيرين أنه في العاصمة عمان هنالك ٣٠ شركة مرخصة تقوم بمهنة اصطفاف السيارات «الفاليت».

يجدر الإشارة أن مجلس الوزراء قرر في شهر شباط ٢٠١٧ الموافقة على نظام خدمة اصطفاف المركبات، الذي جاء بهدف تنظيم هذه المهنة في امانة عمان والبلديات من حيث شروط منح التراخيص والتصاريح اللازمة لممارستها.

وبموجب النظام يحظر على غير الأردنيين ممارسة المهنة وتقتصر المهنة على الشركات المسجلة بمقتضى قانون الشركات النافذ شريطة ان يكون الشركاء فيها جميعهم والمؤسسون أردنيون.

هذا وتؤكد وزارة العمل وجود انتهاكات يتعرض لها العاملون في بعض الشركات التي تُقدم خدمة الاصطفاف، مشيرة إلى أنها «مستمرة بمتابعة مثل هذه الانتهاكات، وأنها لا تتهاون أبدا بشان أية شكاوى تتلقاها».

وحول انتسابهم للنقابات العمالية أكد عاملون أنهم غير منتسبين إلى أي نقابة عمالية، ذلك لأن عملهم غيرثابت ولا يوجد فيه استقرار.

الضمان: نعاني من تهرب بعض أصحاب العمل من شمول النساء العاملات

الاهالي - نظّم المركز الإعلامي في المُؤسّسة العامة للضَمان الاجتماعي جلسة حواريّة لممثلات الهيئات النسائيّة في منطقة الشونة الشمالية بلواء الأغوار الشّمالية حول حقوق المرأة في الضَمان الاجتماعي.

وتضمّنت الجلسة الحواريّة عدة أوراق عمل، تطرقت الورقة الأولى إلى « دور الضمان الاجتماعي في الحماية الاجتماعية»، قدّمها مدير المركز الإعلامي الناطق الرّسمي باسم المُؤسّسة موسى الصبيحي الذي أكد على دور الضَمان الاجتماعي في حماية المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، داعياً النساء العاملات للسؤال عن حقّهن في الضَمان الاجتماعي عند التحاقهن بأي فرصة عمل، والتأكد من شمولهن بمظلة الضَمان في كافة المنشآت التي يعملن فيها، ومهما كان عدد العاملين أو العاملات في تلك المنشآت، وذلك؛ حفاظاً على حقوقهن، ولتمكين مؤسسة الضمان من تعزيز حمايتهن عبر تغطيتهن بمظلة الضمان، مضيفاً أن التهرب والانتهاكات التي تقع على حقوق المرأة العاملة تُضعف مستوى حمايتها وتمكينها في المجتمع.

وأكّد أنه لا تزال نسبة المشتركات بالضّمان قليلة، إذْ يبلغ عددهن (٣٣٩) ألف مشتركة؛ أي بنسبة (٢٧٪) فقط من إجمالي عدد المشتركين الفعالين البالغ عددهم حالياً مليوناً و (٢٣٨) ألف مشترك، بينما وصل عدد المتقاعدات إلى ٣١ ألف متقاعدة بنسبة (١٦٪) فقط من إجمالي المتقاعدين البالغ عددهم ١٩٩ ألف متقاعد، مشيراً إلى أنه لن يكون لدينا تنمية حقيقية دون تحفيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بمؤسسات القطاع الخاص المختلفة، حيث لا بدّ من انتهاج آليات فعّالة لدعم التنسيق بين سياسات الضَمان وسياسات التشغيل لرفع مستوى تمكين المرأة الأردنية لدعم مشاركتها الفاعلة في الاقتصاد الوطني.

اعتصام للهيئات النسائية دعما للاسرى المضربين عن الطعام امام الصليب الاحمر

عمان - الاهالي- ضمن فعاليات اسبوع التضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الصهيوني نفذ اتحاد المرأة الأردنية وبمشاركة من الهيئات والمنظمات النسائية الاردنية الخميس الماضي اعتصاماً أمام مبنى اللجنة الدولية للصليب الاحمر في عمان تأييداً ودعماً لإضراب الأسرى المفتوح عن الطعام منذ السابع عشر من نيسان ٢٠١٧ وذلك من أجل تحقيق مطالبهم العادلة والانسانية وقد قام وفد نسائي يمثل الهيئات المشاركة بتسليم مذكرة تطالب فيها اللجنة الدولية للصليب الاحمر القيام بدورها وأن تتحمل مسؤولياتها اتجاه الأسرى بتطبيق المواثيق والقوانيين الدولية التي تؤمن الحياة الأمنة للأسرى في سجون الاحتلال .

الأردن التاسع عربيا بمؤشر التعقيد الاقتصادي

الاهالي - حل الأردن في المرتبة ٦٨ عالميا و٩ عربيا على مؤشر التعقيد الاقتصادي لعام ٢٠١٥، حيث يتبع هذا المؤشر نظرية التعقيد الاقتصادي التي ابتكرها الباحثان ريكاردو هاوسمان من جامعة هارفرد وسيزار هيدالغو من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وتقوم النظرية على أن المعرفة التي يملكها المجتمع وقدرته على إنتاج منتجات أكثر ذات تطور أعلى هي أساس النمو الاقتصادي المستدام.

ويرتبط مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي تتراوح قيمه بين (-٣) و(٣) بقوة مع إجمالي الناتج المحلي لدول العالم ومع موقعها على مؤشر الازدهار العالمي، مما يدل على أهمية هذا المؤشر في التنبؤ بالنمو الاقتصادي المستقبلي.

وقال تقرير لمنتدى الاستراتيجيات الأردني إن الأردن شهد تراجعا مستمرا في مرتبته ونتيجته على مؤشر التعقيد الاقتصادي منذ نهاية سبعينات القرن الماضي وحتى السنوات الأخيرة، لتصل المملكة في عام ٢٠١٥ لأدنى مستوياتها على هذا المؤشر.

وبالنظر الى مرتبة الأردن المتقدمة نسبيا في السبعينات، قال المنتدى إن ذلك يدل على قدرة الأردن للعودة إلى مرتبة متقدمة إذا ما أحسن استغلال المعرفة الإنتاجية الموجودة لديه ووجه الموارد لتكثيف إنتاج وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، لاسيما وأن الأردن قد حصل على المرتبة السادسة عشرة عالميا في مؤشر «النمو الاقتصادي المتوقع» في العام ٢٠١٥ والمنبثق عن نظرية التعقيد الاقتصادي بنمو متوقع بلغ ٤ر٨١ بالمئة.

ويعتمد التعقيد الاقتصادي على عاملين هما تنوع صادرات الدولة الذي يدل على تنوّع المعرفة الإنتاجية المنتشرة بين أفراد المجتمع، ودرجة تطور هذه الصادرات التي تدل على القيمة المضافة لاقتصاد الدولة.

وتشير الدراسات إلى أنه يجب على الدول التي تسعى للحصول على كم أكبر من المعرفة الإنتاجية أن تبني على المعرفة الإنتاجية الموجودة لديها بالتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة التي تنتجها الدولة لتكثّف من إنتاجها وتصديرها، وتنتقل منها لإنتاج المنتجات التالية على سلم القيمة المضافة.

وأجرى منتدى الاستراتيجيات الأردني أخيرا تحليلا لفضاء المنتجات الأردني لمعرفة السبل التي يمكن فيها رفع تعقيد الاقتصاد الأردني، حيث قام المنتدى بدراسة تعقيد الاقتصاد الأردني وموقع الأردن في «فضاء المنتجات»، والذي يعد أداة لقياس المعرفة الإنتاجية الموجودة في الدولة، كما قام المنتدى بتحليل المنتجات التي يصدّرها الأردن وطنياً لعام ٢٠١٤ والبالغ عددها ٥٨١ بالاعتماد على مقياس درجة التطور المبتكر من قبل الباحث هاوسمان، وذلك لمعرفة درجة تطور كل من هذه المنتجات عن طريق ربط كل منتج بإجمالي الناتج المحلي لجميع الدول التي تقوم بتصديره حول العالم.

وحددت دراسة تحليل فضاء المنتجات الأردني المنتجات التي يجب الاستثمار فيها وتخصيص الموارد لزيادة إنتاجها وتصديرها لما لها من أثر إيجابي على تعقيد الاقتصاد الأردني وقيمته المضافة.

وأشارت الدراسة إلى أن تكثيف منتجات الأردن الحالية ذات القيمة المضافة المرتفعة والتي يتم إنتاجها وتصديرها بكميات قليلة هي أسهل الفرص المتاحة لرفع تعقيد الاقتصاد الأردني، لاسيما عن طريق تطوير عملية صناعة منتجات جديدة من صادرات المملكة الحالية من المواد الخام التي يمكن استغلالها لرفع تعقيد الاقتصاد الأردني نظراً لندرتها وقلة انتشارها وعدم المضي بتصديرها كمواد خام فقط وذات قيمة مضافة منخفضة.

وخلص تحليل فضاء المنتجات الأردني إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف لرفع تعقيد الاقتصاد الأردني وتعزيز موقع الأردن على مؤشر التعقيد الاقتصادي، ومنها أن تركيز الأردن على قطاعات صناعية ذات قيمة منخفضة يفسّر تراجع الأردن في مؤشر التعقيد الاقتصادي، وأن على الأردن تشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة الأكبر وزيادة تنوّع صادراته لما لذلك من أثر على تعقيد الاقتصاد الأردني.

كما أشارت الدراسة إلى أن هناك عوامل عدة تساعد في تسريع عملية النمو الاقتصادي ومنها إتاحة الفرصة للشركات الأجنبية من تصنيع منتجاتها في الأردن وذلك بسبب المعرفة الإنتاجية التي ستجلبها هذه الشركات للمجتمع الأردني، كما يوفر المهاجرين الذين يملكون معرفة إنتاجية جديدة فرصة لزيادة المعرفة الإنتاجية الموجودة في الدولة إذا ما تم استغلال هذه المعرفة من قبل الدولة المستضيفة.

وقال المنتدى غنه إلى جانب تكثيف إنتاج وتصدير المنتجات الحالية ذات القيمة المضافة، فإن الوصول لتنمية اقتصادية مستدامة يتطلب استثمار المعرفة الإنتاجية الموجودة حاليا وتجميعها للوصول لإنتاج وتصدير منتجات جديدة متطورة ترفع من تعقيد الاقتصاد الأردني وتنعكس على إجمالي الناتج المحلي والازدهار الأردني.

وأضاف أن الجزء الثاني من دراسة تحليل فضاء المنتجات الأردني الذي يعمل منتدى الاستراتيجيات الأردني على إطلاقها حاليا، ستستند على المعرفة الإنتاجية الحالية الموجودة لدى الصناعة الأردنية لتنطلق منها نحو تحديد المنتجات الجديدة التي تتطلب معرفة إنتاجية قريبه من المعرفة الإنتاجية الموجودة حاليا لمعرفة سبل توسيع الصادرات الأردنية، كما ستقوم الدراسة بقياس درجة تطور كل من هذه المنتجات وقيمتها المضافة على تعقيد الاقتصاد الأردني.

وأشار المنتدى إلى أن الدراسة ستستخدم سيناريوهات مختلفة للنمو الاقتصادي الأردني سينتج عنها تصنيف لجميع المنتجات التي لا يصدّرها الأردن وطنيا لتحديد أكثر المنتجات تطورا وأسهلها بلوغا في كل من القطاعات الصناعية العشرين، والتي سيؤدي الاستثمار في إنتاجها وتصديرها إلى زيادة تنوّع الصادرات الأردنية وتطوّرها وبالتالي رفع تعقيد الاقتصاد الأردني وازدهاره.

وتشير الدراسة إلى أن للحكومة دور محوري في توجيه النمو نحو القطاعات ذات القيمة المضافة لجعله نموا مستداما؛ فزيادة المعرفة الإنتاجية التي يملكها الأردن يجب أن يكون هدف أي سياسة تسعى للنمو طويل الأمد، لاسيما وأن الاستثمار في المنتجات الجديدة تتضمن مخاطرة أكبر لأصحاب الأعمال من المنتجات التقليدية بالتالي يمكن للحوافز الحكومية أن تكون وسيلة فعّالة لتشجيع الاستثمار في هذه المنتجات.

كما دعت الدراسة جميع أصحاب المصلحة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتوجيه الجهود الصناعية وجهود البحث والتطوير للبناء على نتائج هذا الدراسة للوصول نحو سياسة صناعية شاملة تركز على القطاعات والمنتجات ذات القيمة المضافة وترفع من التعقيد الاقتصادي لتحقيق الازدهار للأردن والأردنيين.

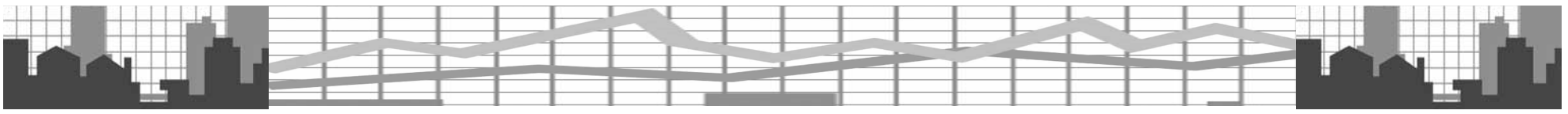

ملاحظات انتقادية لأوضاع مصرفية ١ / ٣

▪ أحمد النمري

القراءة التحليلية الموسعة لأرقام ومسارات أوضاع نقدية ومصرفية اردنية أظهرت ، وعلى فترات زمنية متلاحقة، حالات غير مريحه ، ووقائع غير متوازنة، في الارقام والمعدلات كما في المضمون، يصح ذلك ويرصد فيما يتصل بأسعار الفائدة المصرفية وهامشها الواسع « الفرق بين متوسط أسعار الفائدة المطبق على الاقراض وبين متوسط أسعار الفائدة الممنوح للايداع» وغير المتكافىء، كما في التوسع بإصادر النقد وتعزيز السيولة، وفي محدودية نسبة وحجم الاحتياطي النقدي الالزامي وتجميدها، وأيضا وجود تشوهات في الودائع بالدينار والعملات الاجنبية وفي مدة الايداع ومتابعته، وتشوهات واختلالات أكثر في جانب الإقراض ومدى توازن او عدم توازن توزيعاته على الاغراض الاقتصادية المختلفة وشروطه ودرجة مساهمته في النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي المتوازن والمنشود.

الهامش الواسع لأسعار الفائدة المصرفية

إتسم هامش أسعار الفائدة المصرفي الاردني، ومنذ عدة سنوات، بكونه واسع الاتساع، والناجم كما ذكرنا عن الفرق بين متوسط أسعار الفائدة على الاقراض، واسعارها للودائع، ولصالح الإقراض او بتعبير آخر أقرب الى مصالح وحدات الجهاز المصرفي، ومنذ فترة زمنية بعيدة.

فعلى سبيل المثال والتوضيح وخلال السنوات الخمس الأخيرة « من سنة ٢٠١٢ الى نهاية سنة ٢٠١٦» بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الاقراض، وكماهي مدرجة في النشرة الشهرية للبنك المركزي الاردني (٨،٩٥٪) في سنة ٢٠١٢ ثم (٩،٠٣٪)، (٨،٨٤٪) ، (٨،٢٤٪) ، (٧،٨٣٪) للسنوات من ٢٠١٣ الى ٢٠١٦ . في المقابل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة التي تقررها البنوك للودائع المودعة لديها، وخلال نفس فترة السنوات الخمس (٢٠١٢-٢٠١٦) ، (٤،١٩٪) ، (٤،٧٩٪) ، (٤،١١٪)، (٣،٠٦٪)، (٤،٠٤٪) على التوالي.

وبذلك يصل الهامش المصرفي الأردني لأسعار الفائدة في اتساعه في السنوات الخمس الاخيرة الى (٤،٧٦٪) ، (٤،٠٦٪) ، (٤،٧٣٪) ، (٥،١٨٪) ، (٤،٧٩٪) على التوالي.

نتلمس ونـدرك أيضا مدى اتساع واختلال وعـدم تـوازن الهامش المصرفي للفائدة هنا عند مقارنته بما هو قائم في معظم الأقطار الرأسمالية المتطورة والنامية الذي لا يزيد في معظمها عن (١٪) او اكثر قليلا.

تعويم أسعار الفائدة في الاردن

الهامش الواسع والكبير والخطر لأسعار الفائدة المصرفية الاردنية نشأ وتصاعد بعد أن أقدم البنك المركزي الاردني في سنة ١٩٩٦ على الغاء نهج ضرورة التزام البنوك بأسعاره وقانونه، ومن ثم ترك للبنوك بعد التعويم كامل الحرية في تحديد أسعار فائدتها المدينة والدائنة، او ما يعرف بمصطلح «تعويم / تحرير الفائدة»وحيث اصبحت أسعار الفائدة التي يعلنها البنك المركزي إستشارية / استئنائية لا اكثر.

وتعويم معدلات العمولات على الخدمات

وتبع تعويم أسعار الفائدة قرارا آخر بتعويم معدلات العمولة التي تتقاضها البنوك على خدماتها المصرفية، وتوسيع نطاقها الى درجة فرض عمولة على تزويد المتعاملين بكشف الحساب الضروري لتنظيم ومتابعة العلاقة بين الطرفين، وايضا استمر فرض عمولة مقطوعة على حجم الاقراض المباشر بنسبة (١٪) وهي في جوهرها أقرب الى فائدة إضافية بعنوان آخر «ولا تدخل في احتساب الهامش».

مرونة هامشية لأسعار الفائدة

المفارقة أن البنوك المركزية الرأسمالية في معظم الاقطار أقدمت بعد انفجار الازمة المالية والاقتصادي في أيلول سنة ٢٠٠٨ وبعده على اتخاذ قرارات إلزامية جذرية بتخفيضات واسعة غير مسبوقة لأسعار الفائدة وخاصة، على الاقراض، وبمعدلات وصلت الى (١٪) ، وأحيانا أقل، كأحد الوسائل الرئيسة في مواجهة الأزمة المتفجرة، ولا زالت التخفيضات هذه قائمة حتى الآن وتتردد البنوك المركزية ، ومنها بنك انجلترا، وبنك الاحتياط الأميركي، والبنك المركزي الاوروبي عن اتخاذ اي قرار برفعها ، أما الاردن فإن معدلات فائدة الاقراض بقيت تتحرك في أضيق نطاق، وفوق نسبة (٨٪)، رغم أزمات وتحديات نحو الأسوأ اقتصاديا وماليا تستلزم عكس ذلك

أسعار فائدة يقررها المركزي لأدواته

البنك المركزي الاردني يصدر او يغير من وقت الى آخر اسعارفائدة لأدوات خاصة به في مجملها، ومنها «سعر الفائدة الرئيسي» وسعر إعادة الخصم، وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء، وسعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة، ومعظمها هامشي، وبعضها مفيد للبنوك عند ايداع فوائض لديها في المركزي بفائدة، وايضا تراجعت اهمية سعر اعادة الخصم مع تراجع حاجة البنوك الى اعادة الخصم نظريا وعمليا (عمليا لتراجع كبير في منح الإقراض بصورة خصم كمبيلات تجارية».

وليس دقيقا او عادلا ان يكون سعر الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي موحد (نفس النسبة) على السلف التي يمنحها لمؤسسات الاقراض المنخفضة وعلى السلف التي يمنحها للبنوك التجارية المرخصة (٣،٧٥٪) للجهتين، بل من المنطقي في تقديرنا ان يكون لمؤسسات الاقراض المتخصصة وضعا تفضيليا ميسرا يتوازى مع دورها التنموي المباشر في الاقتصاد الحقيقي. وللموضوع تتمة

هبوط في كميات الانتاج الصناعي

انخفض الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي الاردني خلال شهر شباط من هذا العام ٢٠١٧ بنسبة (١،٢٪) قياسا بما كان عليه الانتاج في نفس الشهر من السنة السابقة ٢٠١٦.

نسبة التراجع العامة للانتاج الصناعي تحققت كمحصلة لنسبة هبوط في قطاع الصناعة التحويلية بحدود (١،٨٪)، وهو القطاع المحوري (٨٦٪) مع هبوط بنسبة (٠،٤٪) في كميات انتاج الصناعات الاستخراجية (اهمية نسبية بحدود ٨،٢٪) فيما كان الارتفاع في انتاج الكهرباء بنسبة (٦،٣٪) وبأهمية نسبية (٥،٨٪).

نسبة هبوط كانت أكثر سوءا وبنسبة (٣،٧٪) في شهر شباط قياسا بما كانت عليه في شهر كانون الثاني سنة ٢٠١٧ السابق له، وخاصة مع تركز التراجع في الصناعة التحويلية بنسبة (٣،٨٪).

بالرقم التراكمي كان الهبوط في كميات الانتاج الصناعي هامشيا خلال الشهرين الأولين من سنة ٢٠١٧، وبنسبة (٠،٠٠١٪) قياسا بنفس الفترة من السنة السابقة ٢٠١٦، ومع ذلك تمثلت الحالة السيئة في تراجع انتاج الصناعة التحويلية بنسبة (٣٪).

وارتفاع اسعار المنتجين الصناعيين

صعد الرقم القياسي لهؤلاء بنسبة عالية بلغت (٦،١٪) في شهر شباط من هذا العام ٢٠١٧ قياسا بنفس الشهر من السنة السابقة سنة ٢٠١٦. وقد تركز الارتفاع في اسعار الصناعات التحويلية بنسبة عالية بلغت (١٠،٥٪) مقابل انخفاض في اسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة (٢٥،٧٪) وانخفاض السعر الاخير يرجع أساسا لتدهور حاد في اسعار الأسواق الدولية لمعظم منتجات الصناعة الاستخراجية وخاصة الفوسفات منها.

ارتفاع قياسي في ودائع العملات الاجنبية

ارتفع رقم الودائع الاجمالي بالعملات الاجنبية من (٦٩٣٢) مليون دينار في نهاية سنة ٢٠١٦ الى ٧٣٩٣ مليون دينار في شهر كانون ثاني سنة ٢٠١٧ وبزيادة بلغت (٤٦١) مليون دينار وبنسبة ارتفاع ٦،٧٪ وهو رقم ومعدل ارتفاع عال في شهر واحد.

وانخفاض في الودائع بالدينار الاردني

ما يلفت النظر حدوث وضع معاكس في حجم الودائع بالدينار الاردني لدى البنوك الذي انخفض من (٢٥٩٦٨) مليون دينار في نهاية سنة ٢٠١٦ الى (٢٥٦٢٣) مليون في نهاية شهر كانون ثاني سنة ٢٠١٧، وبقيمة (٣٤٥) مليون دينار وبنسبة هبوط (١،٣٪).

إشكالية الدولرة

حدوث تراجع في الودائع بالدينار الاردني بدلا من ارتفاع قيمتها، مقابل الارتفاع الملحوظ في حجم الودائع بالعملات الاجنبية ، يمكن ان يكون لأكثر من سبب، وان كان من الضروري التحسب اكثر من ان يكون السبب الرئيسي يتصل ببروز او بعودة تدريجية الى حالة «الدولرة» (ربط سعر الفائدة على ودائع الدينار بسعر صرف الدولار) حتى مع وجود فارق واسع بين أسعار الفائدة على ودائع الدينار، وأسعار الفائدة على ودائع العملات الاجنبية ولصالح الاولى.

وهبوط في احتياطي العملات الاجنبية

تسارع الاتجاه الهبوطي لرقم احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية خلال شهر واحد، ومن سقف (١٢٨٨٣) مليون دولار في نهاية سنة ٢٠١٦ الى (١٢١٥١) مليون دولار في نهاية شهر كانون الثاني الشهر الاول من سنة ٢٠١٧، وبانخفاض كبير بلغ (٧٣٢) مليون دولار، وبنسبة هبوط (٥،٧٪).

اكثر من جهة معنية توقعت مزيد من الهبوط في الأجل (المستقبل) القريب.

خسارة جسيمة لشركة الفوسفات

ظهر من أرقام وبيانات القوائم المالية المنشورة لشركة مناجم الفوسفات تعرضها لصافي خسارة خلال سنة ٢٠١٦ بلغت حوالي (٩٠) مليون دينار، مقابل صافي ربح بقيمة تقارب (٣٥) مليون دينار خلال السنة السابقة سنة ٢٠١٥.

وبايجاز يبدو ان السبب الرئيسي لانتقال الشركة من صافي ربح في سنة ٢٠١٥

الى صافي خسارة في سنة ٢٠١٦ يرجع الى تراجع ملحوظ في قيمة مبيعات الشركة من (٧٥٠) مليون دينار في سنة ٢٠١٥ الى ما يقارب (٥٥٠) مليون دينار وبهبوط بحدود (٢٠٠) مليون دينار، وبنسبة ٢٦،٧٪.

انخفاض المبيعات تمثل في أسبابه في بعدين رئيسيين أولهما تراجع في الاسعار على المستوى الدولي وثانيهما يتصل بالتراجع الكمي.

على ان ما سبق ليست هي الأسباب الوحيدة بل أثر في خسارة الشركة تنامي حجم مديونيتها وقيمة الفائدة المدفوعة عنها الى جانب تحمل الشركة لخسائر تعرضت لها شركات حليفة او تابعة ولأسباب ادارية وهيكلية اخرى وبما يتطلب تقييما وتحليلا موضوعيا من جهة خارج ادارة الشركة القائمة.

وخسارة اخرى للخطوط الجوية الملكية

مرة أخرى تعرضت هذه الشركة الى خسارة سنوية جسيمة وبحدود (٢٤،٦) مليون دينار ولم تكن ادارة الشركة مقتنعة عندما ربطت ذلك كليا بالازمة المالية لسنة ٢٠٠٨، وبأحداث المنطقة مع الربيع وبعده، وأكثر عندما ربطت الخسارة «وبارتفاع اسعار النفط» (انخفض منذ ١٥ حزيران ٢٠١٤ بنسبة ٦٠٪) او / و بتكوين مخصص بقيمة تقارب (١٩،٥) مليون دينار لمواجهة هبوط سعر الجنيه المصري والليرة السورية!! فيما استبعد سبب رئيس يتصل بخصخصة (بيع) عدة شركات مربحة كانت تابعة للملكية سابقا.

هبوط وتباطؤ في بورصة عمان

تواصل الاتجاه الهبوطي في مؤشر اسعار تداول الاسهم الحرة خلال شهر نيسان هذا العام ٢٠١٧ ومن (٢٢٥٠) نقطة مسجلة في بدايته الى (٢١٨٥) نقطة في نهايته، وبتراجع ملحوظ وبحدود (٦٥) نقطة وبمعدل هبوط (٢،٩٪).

مسار الانخفاض استمر ايضا خلال الأيام الاحد عشرة الاولى من شهر أيار الحالي ومن (٢١٨٥) نقطة في بدايتها والى «٢١٥٩» نقطة في نهاية تداول يوم الخميس ٨ / ٥ / ٢٠١٨، وبتراجع «٢٥» نقطة وبنسبة تقارب (١،١٪).

الجدير بالاشارة أيضا ان الهبوط السعري منذ بداية شهر نيسان (٢٠١٧) وحتى نهاية يوم الخميس ١١ / ٥ بلغ «٩١» نقطة ، وبنسبة انخفاض قاربت «٤٪»، وبذلك يكون مؤشر الاسعار قد تراجع الى ما دون سقفه المسجل في نهاية سنة ٢٠١٦ البالغ (٢١٧٠) نقطة اي كافة الارتفاع الذي تحقق في الربع الاول من سنة ٢٠١٦ قد تلاشى كليا مع حدوث هبوط بحدود «١١» نقطة وبنسبة تراجع «-٠،٥٪».

يمكن ان يعزى التراجع الملحوظ منذ بداية نيسان الى عمليات توزيع ارباح نقدية او اسهم منحه عن سنة ٢٠١٦، ولكنه بالتأكيد ليس السبب الوحيد او الاهم ، بل ان هذا التراجع أتى ايضا انعكاسا لتراجع وتباطؤ اكثر من نشاط اقتصادي ومالي، وتقلص ثقة المتداولين في المسار الاقتصادي الآني والمستقبلي بشكل عام

تضرر واسع في نشاط مناطق حرة

إغلاق الحدود الكلي مع الشقيقة سوريا في السنوات الاخيرة ادى الى اصابة منطقة التجارة الحرة الاردنية السورية بشلل او بتعبيرادق الى التوقف الكلي مع تضرر وتلف وضياع موجودات ومستودعات ومعدات وبضائع بملايين الدنانير، وبما يقارب ذلك تضرر النشاط وتراجعت بحدة حركة التصنيع والتصدير في منطقة الزرقاء الحرة وأكثر تحقق هبوط حاد في تجارة السيارات واعدادها وخاصة فيما يتصل بتجارة سيارات الترانزيت بعد اغلاق معبر الكرامة / طريبيل مع العراق من جهة، وصعوبات وارتفاع كلفة التصدير عبر الحدود السعودية والكويتية وطول مسافة ومدة الشحن وتصاعد حالات التلف للحمولات.

وبعد ان كان المتوسط المتحقق لعدد السيارات المباعة والمصدرة الى العراق قبل اقفال معبر طريبيل بحدود (١٠) آلاف سيارة شهريا تقلص العدد وانخفض الى حوالي (٣) ثلاثة الاف سيارة ولتظهر محاولة «سلبية» في اكثر من جانب» لتعويض التراجع التصديري بإدخال مزيد من السيارات الى السوق الاردني المحلي المتخم بأعداد السيارات الحالية وبكلفتها وأضرارها المتزايدة ماليا وبيئيا وبشريا.

صادرات اربد في نيسان سنة ٢٠١٧

بلغت قيمة صادرات محافظة اربد خلال شهر نيسان من هذا العام ٢٠١٧ بحدود (٣٩،٢) مليون دولار، مقابل (٤٠،٢٪) مليون دينار في نفس الشهر من سنة ٢٠١٦ وبتراجع مليون دولار، وبنسبة هبوط (٢،٤٪).

الجانب الاكبر من حجم صادرات اربد تركز، وكما في السنوات السابقة ، في معظمه في منتجات الصناعة الجلدية والمحيكات (الالبسة) وبقيمة بلغت (٣١) مليون دولار وبنسبة وصلت الى (٧٩٪) من اجمالي صادرات اربد، وهي نسبة عالية سلبية خاصة ان المحيكات (الالبسة) يتم تصدير النسبة الاكبر منها الى سوق واحد هو السوق الاميركي!!

خسائر مخالفات المواصفات

تعددت مؤخرا حالات قيام جهات تجارية اردنية باستيراد سلع ومواد وبمواصفات سلامة وجودة تتعارض مع وتختلف عن المواصفات المشروطة اردنيا، ما دعى المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس الاردنية الىعدم السماح بدخولها، ومن ثم ضرورة اعادتها الى بلد المنشأ، هذا اذا امكن والا اتلافها.

ومن ذلك اكتشاف مخالفة مواصفات في شحنة اسطوانات غاز هندية (٢٥٠ الف اسطوانة) مستوردة من قبل شركة مصفاة البترول قبل حوالي سنة من الهند وبكلفة تقارب (٤) ملايين دينار حيث بقيت هذه الاسطوانات مودعة في مستودعات الميناء لعدم التمكن من تصديرها الى بلد المنشأ، وليس معروفااذا كان من الممكن اخراجها الى بلد غير بلد المنشأ.

تبين مؤخرا وجود بقايا مبيدات بأكثر من المسموح به على منتجات زراعية اردنية اعترضت على استيرادها اكثر من دولة خليجية، ومؤخرا جرى رفض ادخال شحنة ألواح خشبية تعرضت الى اشعاعات خطرة، وايضا منع ادخال شحنة ليمون مستوردة وبحدود (٤٠) طن.

وكان من الممكن ان تشكل خسائر مالية واخرى صحية!!

للالتفاف على المكتسبات العمالية وقف انتاج مصنع اسمنت الرشادية

الاهالي - أوقفت إدارة شركة الاسمنت الأردنية «لافارج» يوم الجمعة الفائت خط الإنتاج في مصنع اسمنت الرشادية ليتوقف بشكل كامل وذلك بعد أن توقف خط التعبئة الأحد الماضي وفق عضو لجنة نقابة عمال مصنع الرشادية احمد زايد المسيعديين.

وأضاف أن هذا التوقف لا علاقة له باعتصام موظفي المصنع الذي بدأ الأحد الماضي بإيقاف خط الإنتاج وأن الاجراءات التصعيدية التي وصل إليها المعتصمون وصلت إلى إيقاف التعبئة فقط، بل كان قرارا مختصا بالإدارة العليا في شركة لافارج.

وتسبب إيقاف خط الإنتاج في مصنع اسمنت الرشادية بإرباك السوق المحلي والحركة التجارية في مجال الاسمنت والشاحنات التي كانت منتظرة على أبواب المصنع منذ بضعة أيام لتحميل حصتها من الاسمنت.

من جانبها وصفت النقابة للعاملين في البناء قرار ادارة شركة لافارج بوقف الانتاج في مصنع الرشادية، بأنه تصعيد غير مبرر من قبل ادارة الشركة ومحاولة منها للاستغناء عن العمال والالتفاف على حقوقهم، كما اعتبره وسيلة ضغط لوقف الاحتجاجات العمالية.

وبينت إن ادارة الشركة تتنصل من قرارات المحكمة التي ألزمتها بعدم الاستغناء عن أي موظف أو احالتهم على التقاعد المبكر وتعويضهم إلا بعد الرجوع إلى النقابة والاتفاق معها على هذه القضية التي تمس حقوق ومكتسبات العاملين في المصنع.

ولفتت إلى أن النقابة تعتقد بأن الشركة لم تتعرض لأية خسائر منذ دخولها كشريك استراتيجي للمصنع، وقامت بدفع ٦٠٠ مليون ثمنا للأراضي والفروع الثلاث وحققت أرباحا كبيرة خلال السنوات الاولى من عملها في المملكة، وتقوم حاليا بعرض أراضي الفحيص والبالغة مساحتها ١٨٠٠ دونم بعشرات الملايين للاستثمار.

وقالت ان الشركة قامت بالاستغناء عن ٢٤٠٠ موظف وعامل في المصنع خلال السنوات الماضية اثناء اعادة الهيكلة ودفعهم الى البطالة والتشرد وهي تحاول الان الاستغناء عن ٥٦٠ عاملا اخر، داعيا ادارة الشركة للتراجع عن قرارها والحفاظ على المصلحة العامة للشركة.

وانهت بيانها بالمطالبة من وزارة العمل وزارة العمل بالتدخل لوقف التغول على العمال والالتفاف على قانون العمل والحفاظ على المكتسبات العمالية وانصافهم، لافتا إلى أن عمال الشركة لن يتركوا مواقعهم في مصنع الرشادية أبدا.

الاستثمارات الاجنبية لم تسهم في حل مشكلة العمل

الاهالي: أكد الخبراء الاقتصاديون في تحليلهم لسوق العمل الاردني عن عجز القطاع الخاص من ان يشكل عامل جذب للعمالة الاردنية ليس فقط بسب تدني الاجور بل عدم الاحساس بالأمن الوظيفي.

وتؤكد على ما ذهب اليه خبراء بعثة صندوق النقد الدولي في محاولة العمل لاستحداث فرص وتمويل برامج مقدارها ٣٠٠ مليون لتحسين مناخ الاستثمارات وجذب المستثمرين وإصلاح سوق العمل لاستحداث فرص عمل للعمالة السورية.

كما تؤكد عليه تراجع الاستثمارات بما يقارب بنسبة ٤٪.

في السياق ذاته تحاول الحكومة لتخفيض نفقاتها الجارية بتخفيض حجم التوظيف في القطاع إما بتخفيض الرواتب بشكل مباشر او الحفاظ على مستوياتها مع ارتفاعات سلم تكاليف المعيشة محاولة بذلك الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية في توليد فرص عمل وهي تشكل ما نسبته ٣٣٪ منالقوى العاملة الاردنية. بينما تبين الاحصاءات الرسمية بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي تنخفض نسبة الاجور والرواتب اذا قيست بنسبة ارتفاع اسعار السلع الاساسية.

فيما يشكل القطاع الصناعي ما نسبه ٢٠ ٪ من القوى العاملة برغم معاناتها من الارتفاعات في تكاليف الانتاج إضافة الى الرسوم والضرائب وانعكاس الظروف المحيطة لتنخفض صادراتها بما يقارب ٣٪ لا تلقى الاهتمام والرعاية لتمكينها من منافسة السلع المتدفقة الى السوق المعفية من الرسوم والجمارك من ٢٨ دولة صناعية . والتسهيلات المتعلقة بالتشريعات التي تتلقاها الاستثمارات الاجنبية.

إن تدخل بعثة صندوق النقد الدولي لتنظيم سوق العمل وتكييفها لا يستهدف الا العمالة السورية وعلى حساب العمالة الاردنية الامر الذي يؤكد انعدام خطة حكومية لتنظيم سوق العمل وان الخطط المعلن عنها هي تكييفات لوصفات صندوق النقد لا تتخذ الا لمعالجة المشكلات المالية المتعلقة بالخزينة.

احتجاجا على عدم احتساب خدمتهم بنظام المياومة

الاهالي - نفذ العشرات من موظفي جامعة اليرموك، صباح الأحد الفائت، اعتصاماً أمام رئاسة الجامعة احتجاجاً على رفض الجامعة احتساب خدمتهم التي قضوها بنظام المياومة ضمن مكافأة نهاية الخدمة وذلك بعد تحويلهم للراتب المقطوع.

وقال المعتصمون «أن حرمانهم من احتساب فترة الخدمة أثناء عملهم على نظام المياومة ظلم واجحاف خصوصا انهم يخدمون الجامعة منذ تعيينهم بها وان سنوات خدمة الموظفين على المياومة يصل بعضها لثماني سنوات وان تعنت الجامعة بعدم حسبة هذه الأعوام أمر باطل».

يذكر أن وزير التعليم العالي وعد المعتصمين بحل قضيتهم خلال زيارة قام بها الى الجامعة الاسبوع الماضي إلا أن قضيتهم لم يتم حلها حتى الآن.

لتحقيق المطالب الموعودة اعتصام العاملين في جامعة الطفيلة التقنية

الاهالي - واصل العاملون في جامعة الطفيلة التقنية اعتصامهم أمام مبنى رئاسة الجامعة، ، للتأكيد على ضرورة تحقيق مطالبهم التي وعدو بها سابقا سابقاً وأبرزها وضع نظام لمكافأة نهاية الخدمة، واحتساب ٤ سنوات لعمال المياومة على نهاية الخدمة، وإعادة الزوجات إلى التأمين الصحي المتعاقدة معه، واحتساب العلاوات وإنشاء ناد للموظفين.

ومن جانبه اكد الدكتور العبادي أن الدوام يسير كالمعتاد، وجميع الامتحانات تعقد كما هو مقرر لها. مضيفاً أن ما جرى هو دخول مدير أمن المحافظة بشكل فردي لحلّ المشكلة القائمة ومنع تكرار الاحتكاك الذي جرى بين المعتصمين وادارة الجامعة.

وأكد العبادي على وعود رئيس الوزراء بحلّ قضيتهم ومطالبهم قبل حلول شهر رمضان المبارك.

العاملون في الموانئ والتخليص: اضرابنا قائم.. وموعدنا بداية شهر رمضان

الاهالي - أكد نائب رئيس النقابة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص، محمود الدبيس، أن الاضراب الذي أعلنت النقابة عن تنفيذه بداية شهر رمضان المبارك لا زال قائما بعد رفض شركات حاويات العقبة تلبية مطالبهم واعطائهم «حقوقهم المكتسبة».

وأضاف الدبيس إن النقابة عقدت عدة اجتماعات مع ادارة الشركة، وبحضور ممثلين عن وزارة العمل، لكن دون الخروج بنتيجة أو اعطاء تطمينات للعمال أو بذل جهود للمصالحة، فيما يتواصل التنكر لحقوق العمال من قبل الشركات التي تحقق ارباح طائلة على اكتافهم.

وأعلنت النقابة قبل نحو أسبوعين عن اضراب شامل في كافة مرافق شركة الحاويات، وذلك بحسب نصّ القانون الذي يلزم العمال على اعلان الاضراب قبل شهر على الأقل من بدء تنفيذه، لتبدأ منذ ذلك الوقت مفاوضات ومحاولات لثني العمال عن احتجاجهم.

ويطالب العاملون بصرف ٣٢ ساعة عمل إضافي شهرياً للعاملين بنظام الشفتات، والالتزام بقانون العمل وقرار محكمة العقبة فيما يتعلق بساعات عمل شهر رمضان، وإعادة العمل بنظام البونص القديم، والالتزام بصرف مكافأة نهاية الخدمة، وشمول الآليات الثقيلة بالتأمين المحلي، إضافة إلى تعيين طبيب صحة وسلامة مهنية.

ملخّص التقرير السياسي الذي أقرته اللجنة المر
في اجتماعها المنعقد ب

الاهالي - عقدت اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الاردني « حشد «، اجتماعها العادي بتاريخ ١٣ / ٥ / ٢٠١٧، استهلت فيه اعمالها بأطلاق اسم: « دورة التلاحم الكفاحي الاردني الفلسطيني – الحرية والكرامة – «، على هذه الدورة التي يتزامن انعقادها مع الاضراب الكبير الذي يخوضه الأسرى البواسل في سجون الاحتلال الصهيوني.

وقد انتخبت اللجنة المركزية في بدء اعمالها الرفيق كمال عبدالرحيم الدباس عضواً في المكتب السياسي للحزب، وبعد الانتهاء من بند العضوية، باشرت اللجنة المركزية مناقشة مشروع التقرير السياسي الذي يغطي مجمل التطورات الجارية على المستويات المختلفة منذ حوالي عام وخصص فصولاً عن اوضاع الحركة الجماهيرية الاردنية والعلاقات الوطنية الداخلية والمهام الوطنية المترتبة حيال مجمل القضايا المطروحة. وشمل التقرير ايضا

تقييم الاوضاع الفلسطينية والعربية والدولية:

هذا وسيتم طباعة التقرير كاملاً وتوزيعه، كما سنقدم هذا الملخص للتقرير في العدد الصادر لهذا الاسبوع.

((توفرت منذ عام ٢٠١١ فرص زمنية وموضوعية متميزة نسبياً عن معظم البلدان العربية الشقيقة المنكوبة بالحروب الداخلية، وذلك لاجراء الاصلاحات الضرورية وتحصين الوضع الداخلي ولو نسبياً من مخاطر وتداعيات التدهور السياسي والامني والاقتصادي في المحيطين العربي والاقليمي على الوضع العام في البلاد، الا أن الحكومات المتعاقبة، لم تقدم على اية خطوات إصلاحية سياسية أواقتصادية واستمرت في سياساتها المرتهنة لاشتراطات صندوق النقد الدولي، إضافة إلى عقد اتفاقات اقتصادية غير آمنة تتعلق بقطاعات استراتيجية (الكهرباء والماء)، مع العدوّ الصهيوني دون حسابات تتعلق بمخاطر هذه الاتفاقات طويلة الأمد على السيادة الوطنية.

كما تصاعدت سياسات الإقصاء والتهميش من خلال إحكام القبضة على القرار السياسي وحصره بالدوائر التنفيذية ثم قوننة هذه السياسات من خلال تشريعات انتخابية لكل من: مجلس النواب، البلديات، ومجالس الحكم المحلي حيث شرّعت بموجبها حصر التمثيل بفئات اجتماعية محدودة جداً من كبار الرأسماليين والقوى الاجتماعية النافذة.

إن ما يضاعف من خطورة تفاقم الاختلالات العامة في البلاد، كونها تأتي في ظروف سياسية متدهورة عربيا وإقليميا، حيث الدولة الوطنية العربية مستهدفة بوجودها ومقوماتها لصالح مشروع التقسيم والتجزئة وهناك أشكال متعددة لتحقيق هذه الاستهدافات منها: العمل على قضم وتآكل الدور السيادي للدولة وتبديد الهوية الوطنية من خلال سياسات الالحاق السياسي والاقتصادي والثقافي، التي تقود إلى إعادة هيكلة المجتمع وفق استقطابات فئوية حادّة تحلّ بديلاً عن الهوية الوطنية الجامعة.

واذا كان قد وقع في الاردن خمسة احداث ارهابية دموية، فقد وقعت عشرات الاحداث الارهابية على خلفيات ثقافية وفكرية متعصبة وفئوية.

ان التعصب الفئوي الذي يقود إلى قتل ابناء الوطن الواحد، يشكل خطراً اكيداً ليس على السّلم الاجتماعي والوحدة الداخلية فقط وانما على الهوية الوطنية الجامعة التي يستبعدها الارهاب لصالح هويات فئوية اخرى منغلقة تماماً، ولا تعطي اصحابها مجالاً للتفكير في المشروع السياسي الكبير والخطير الذي يقف وراء الارهاب ويستخدم حياتهم وارواحهم من اجل تحقيقه. الارهاب يصب مباشرة في خدمة المشروع الصهيوني العنصري ويتماهى مع ادواته وآلياته في استخدام الدين والايديولوجيا من اجل تحقيق المشروع السياسي العدواني على حساب الآخر: ورواية النكبة الوطنية الفلسطينية معروفة للجميع.

في هذا السياق فإن أقصى ما لجأت اليه الحكومات في اطار التصدي للارهاب حتى بعد وقوعه في الاردن – هو الاجراءات الامنية والعسكرية، دون أن تطال اية اصلاحات على المستويات التعليمية والتربوية والثقافية بصورة جادّة ومنهجية على الرغم من إلحاح ومطالبة عدد واسع من القوى السياسية والنخب الثقافية لأجراء هذه الاصلاحات في المجالات الحيوية التي تشكل العناصر الاساسية للبناء الفكري والثقافي.

ان التحايل على متطلبات الاصلاح لا يمكن أن يحقق اصلاحاً، ولا هو قادر على إلغاء استحقاقات الاصلاح أيضاً، وكان الأجدر أن تتم مراجعة القوانين والمنظومة التشريعية والسياسات التي تؤيد ظواهر التخلف الاجتماعي والفكري وتشكل حماية « لفقهاء الظلام «.

الحركة الجماهيرية: واصلت احتجاجاتها على أكثر من صعيد حيث شملت الاحتجاجات: الحركة العمالية، الحركة الطلابية، قطاع المهنيين والحركة النسائية هذا اضافة للتحركات الوطنية في مواجهة اتفاقية الغاز مع العدو الصهيوني وفي مواجهة الاجراءات الاقتصادية الحكومية المتتالية.

يمكن تلخيص أبرز ملامح الحركة الجماهيرية لهذه الفترة، بقدرتها على التواصل والاحتجاج في الوقت الذي تضاعف فيه الحكومات اجراءاتها المحازة لكبار الرأسماليين والوكلاء التجاريين على حساب الفئات الوسطى والطبقة العاملة والفقراء بشكل عام، في نفس الوقت علينا الاقرار بأن الحركة الجماهيرية تفتقر لوجود عامل حاسم من أجل تحقيق مطالبها ونجاحها وهو وحدتها الداخلية، وتوافق مكوناتها على قاعدة برنامجية ومنهجية دقيقة. وهذه المسؤولية تتحملها جميع الاحزاب السياسية المشاركة في الحركة الجماهيرية.

على صعيد الانتخابات اللامركزية والبلديات:

فقد حددت اللجنة المركزية موقف الحزب ازاء الانتخابات اللامركزية والبلديات التي ستجري في منتصف آب القادم على الوجه التالي:

لقد أقرّ قانونا: البلديات واللامركزية (الحكم المحلي) دون اية تطويرات جادة على النظام الانتخابي، هذا في الوقت الذي أعلن فيه عن أهم موجبات قانون اللامركزية واستهدافه توسيع الصلاحيات للحكم المحلي، والتوجه نحو تنمية المحافظات وفق خطة شاملة وصلاحيات واسعة للهيئات المنتخبة، فالقاعدة الاساس لتطوير الديمقراطية هي في اعتماد القوائم المغلقة ونظام التمثيل النسبي وليس إعادة انتاج الصوت الواحد وتضييق فرص التمثيل السياسي والاجتماعي، وحصرها مره أخرى – كما وقع في البرلمان الثامن

كزية لحزب الشعب الديمقراطي الاردني / حشد
بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٣

عشر – بالقوى الرأسمالية والاجتماعية الكبرى المتنفذة.

في هذا الصدد فإن موقفنا تجاه الانتخابات اللامركزية والبلديات التي ستجري في آب القادم لعام ٢٠١٧ هو ما يلي:

١- نقد القانونين بسبب عدم اجراء تعديلات ديمقراطية جدية تفضي إلى توسيع حجم التمثيل الاجتماعي والسياسي. وعدم اعتماد القائمة النسبية المغلقة.

٢- يشارك الحزب في الانتخابات على اساس أئتلافات وطنية عريضة تستند الى برنامج عمل وطني ديمقراطي ورؤية اجتماعية تقدمية.

العلاقات الوطنية الداخلية: نوقشت في الاجتماع بكثير من المسؤولية والاهتمام والتركيز، وقد أقرت المقترحات الداعية الى: الاستمرار في الجهود الوطنية والتقدمية للأحزاب القومية واليسارية من أجل تشكيل اطار وطني جبهوي ائتلافي عريض، لتولي المهام البرنامجية الوطنية، وفي ظل الموجبات والتطورات السياسية المتسارعة التي تستدعي جميعها وحدة القوى الوطنية والديمقراطية والنهوض بأوضاع الحركة الجماهيرية، ومعالجة كافة الاختلالات القائمة في اطار الحركة الوطنية الاردنية.

على الصعيد الفلسطيني: بمناسبة الذكرى التاسعة والستين للنكبة الوطنية والقومية الكبرى، وفي ضوء المقاومة الشعبية الفلسطينية التي لم تتوقف عبر كل الأجيال للمشروع الصهيوني الاحلالي العنصري، فان حزبنا يتوجه الى الشعب الفلسطيني المناضل بآيات التقدير والاعتزاز، ويؤكد مجددا على عمق العلاقة الكفاحية والتاريخية بين الشعبين الشقيقين الاردني والفلسطيني، كما يعبر عن اعتزازه الوطني الكبير بالمعركة الوطنية التي يخوضها الأسرى البواسل في سجون الاحتلال الصهيوني وتثمينه لكل اشكال التضامن والتأييد التي نظمتها الاحزاب والقوى والشخصيات والمؤسسات الوطنية الاردنية.

ان مواجهة الضغوط السياسية الهائلة التي تمارسها الادارة الامريكية الجديدة على القضية الوطنية الفلسطينية وهي المنحازة تماما للعدو الصهيوني وسياساته، لا يمكن مواجهتها بدون العودة الى رحاب الوحدة الوطنية الفلسطينية وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني المقاوم.

على الصعيد العربي: الاستعصاء الأشدّ خطورة يتعلق بدور انظمة الاستبداد والفساد والمعادية للديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية والدولة المدنية حيث تتهافت سياساتها وتحالفاتها في خدمة الاهداف المعادية لشعوبها بما في ذلك تهديد وجود الدولة الوطنية العربية ذات السيادة وإحكام السيطرة الخارجية على ثرواتها وسيادتها وفق شروط جديدة تقوم على إعادة تقسيم الخرائط في المنطقة حيث تبدو مؤشرات هذه الاستهدافات واضحة ليس فقط من خلال تغذية الحروب الداخلية والدفع باتجاه استمرارها لأطول مدى ممكن على حساب التنمية الوطنية والعدالة الاجتماعية والنزول عند ارادة الشعب يريد.. ولكن ايضاً في مجمل التحولات الديموغرافيه والأمنية والسياسية المتزامنة معها.

باتت المنطقة العربية تقترب من هدف اجراء التقسيم وفق معطيات اجتماعية وسياسية جديدة تتوافق مع مصالح القوى الاستعمارية المعادية ودولة اسرائيل الاستعمارية التوسعية، وذلك بعد أن تولّت الحروب الداخلية ومن يقف وراءها مهمة تدمير مقوّمات الدولة الوطنية واستنزاف طاقاتها حتى الرمق الاخير، وقد انفقت بعض الدول العربية على التسلح عام ٢٠١٦ فقط ما يكفي لإعادة بناء الدول العربية الاربعة التي دمرتها الحروب: العراق، سوريا، ليبيا، واليمن.

وحسب التقارير الدولية المشار اليها، فقد بلغ الانفاق العالمي على التسلح عام ٢٠١٦ ما يزيد عن ١٥٠٠ مليار دولار، كانت حصّة الدول العربية من هذا الانفاق ٢٨٪!! وهي النسبة الاعلى بين جميع الدول المستهلكة للسلاح. كل ذلك على حساب استثمار هذه الاموال الطائلة في البناء والتنمية وحماية المجتمعات العربية المنكوبة.

ويتفق مع هذه النسب والارقام ما ورد حول مؤشرات التنمية البشرية بين اعوام ١٩٩٠ – ٢٠١٤، حيث انحدر معدّل النمو السنوي في مجموع الدول العربية إلى ٠،٩٠ وهي النسبة الاكثر انخفاضا بين مجموع الاقاليم في القارات أجمع!!. رغم الثروات الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية.

كما اصبحت تنتشر على نطاق واسع في العالم العربي ظواهر: الجوع والاستعباد!! إذ ارتفع مؤشر الاستعباد في العالم العربي – حسب تقرير التنمية الانسانية ٢٠١٦ من ١،٨٤٤،٩٠٠ عام ٢٠١٤ إلى ٢،٤٢٩،٩٠٠ عام ٢٠١٦ !! في هذا النطاق فإن النساء والاطفال والاقليات الدينية والعرقية هم الضحايا الرئيسيين لهذه الظاهرة التي يكرّرها الاستعمار الجديد المتوحش وادواته المحلية بلا خجل عن أزمان بشرية مضت وتعود إلى ما قبل حضارة الانسان.

مقابل كل هذه الاخطار وتفاعلاتها، لم تتوقف المجتمعات العربية عن مقاومة أشكال الظلم وإن كانت تأثيراتها اقل بكثير من مستوى الدمار الواقع في المنطقة. فهناك مسارات ديمقراطية سلمية تخوضها مؤسسّات مدنيّة حزبية ونقابية عريقة في بعض دول المغرب العربي اساساً، وبوتيرة اضعف بكثير في دول المشرق العربي المبتليه بالحروب الداخلية وهيمنة شبه مطلقة لقوى الاستعمار ودولة الاحتلال الاسرائيلي والارهاب والاستبداد.

لقد اعلنت الادارة الامريكية الجديدة بصورة مبكرة انحيازها المطلق لدولة الاحتلال وسياساتها الاستيطانية، كما دعت الى ما يسُمّى بصفقه سلام اقليميه تقوم على تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية وتصفية القضية الوطنية الفلسطينية تحت عباءة عربية عريضة!!. وبناء عليه فقد استثمرت دولة الاحتلال كل هذا الدعم لمضاعفة اجراءات الاستيطان واصدار قوانين لتشريع المستوطنات القديمة والجديدة.

لقد طرأت تحولات رئيسية على السياسات الدولية بعد انتخاب الرئيس الامريكي الجديد، وما نشهده من ميول متعاظمة نحو اليمين المتطرف في دول الاتحاد الاوروبي، حيث سيكون لهذه التحولات تأثيرات كبرى سلبيه على الاوضاع العربية ومسارات الصراع فيها وتعاظم التدخل السافر في شؤونها الداخلية.

كما بدأنا نشهد ردود الفعل العربية الرسمية المذعورة والمستسلمة لهذه التحولات، في محاولات لحماية انظمة الاستبداد والفساد من الانهيار. بدلاً من الاستقواء بالمقومات الذاتية الهائلة المتوفرة في المنطقة العربية بما فيها ثروة القوى البشرية التي تستدعي النزول عند استحقاقات الشعوب بالديمقراطية والمساواة في المواطنة والدولة المدنية.

ان الاحزاب السياسية والقوى الجماهيرية المنظمة جميعها، مدعوّة لإعادة قراءة وتقييم الاوضاع العربية من منظور جديد يأخذ بالاعتبار ما تسعى له القوى الاستعمارية الكبرى في منطقتنا، والمتمثل بـ:

- محاربة الدولة الوطنية العربية في سياق إعادة فك وتركيب المنطقة على أسس إثنية ودينية ومذهبية وفق ما تتطلبه مصالحها التوسّعية.
- حماية أمن دولة الاحتلال وتعزيز مقوماتها العدوانية وتأمين الحصول على النفط ومنابعه حيث تغطى هذه الاهداف بمحاربة منظمات الارهاب التي صنعتها مصالح ورؤوس اموال الدول الكبرى وتوابعها.
- كما يأخذ بالاعتبار الاوضاع المأساوية التي وصلتها المجتمعات العربية وضرورة التصدي لها بتعزيز السيادة الوطنية وتحرير القرار السياسي والاقتصادي من التبعية والهيمنة والدفاع عن قيم التقدم الاجتماعي والديمقراطي والعدالة والتعددية والوحدة التكاملية العربية)).

وثيقة شرف

نقسم باللّه العظيم .. وبدماء الشهداء.. أن ..

- لا نتنازل عن حقنا في العودة الى بيوتنا وقرانا ومدننا..
- لا نقبل اي تعويض مهما كان مقابل حقنا الفردي والجماعي - القانوني والسياسي والتاريخي والانساني في العودة الى فلسطين.

كما اننا نرفض التوطين او الدمج او اعادة التأهيل كبدائل عن حقنا في العودة، ولا نفوض ايا كان بالتنازل باسمنا عن حقوقنا الوطنية

اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين/الاردن

اللاجئون في ذكرى النكبة الـ ٦٩

أحمد ابو شاور

في هذه الذكرى المملوءة بالويلات والجرائم والدمار الذي صبه جيش وعصابات الصهاينة منذ سنة ١٩٤٨ على الشعب الفلسطيني أرضا ومجتمعا وشعبا، في هذه الذكرى يلتقي الناس في مخيمنا ويسلمون على بعضهم ويتهامسون

لا للانقسام بين المذهبيين الذين أبدعوا في وثيقتهم الرابعة إذ لاقت لدى الامريكان سند الصهاينة وحليفهم استعدادا للبحث او للنظر على الأقل وهذا يجعل المذهبيين والمتسلطين المتفردين أشد تشنجا إزاء اي عمل وحدوي جبهوي في مؤسسة الشعب وقائده م.ت.ف على برنامج وحدوي ديمقراطي توحيدي مواجها لبرنامج الاصرار على الانقسام البغيض والتسلط والتفرد الذي يصب الزيت في طاحونة المؤامرات والمخططات الصهيونية ، لأن الأولى والأهم التوحد الفلسطيني الكفاحي وعبر منظمة التحرير في مواجهة المخططات الصهيونية الموجهة لضرب الحقوق الوطنية الفلسطينية بهدف الغائها عبر تعميق الانقسام وتوسيعه مما يدعم مخططات الاحتلال وعدوانه.

إنها ذكرى مترعة بالويلات والآلامات التي تملأ حياة الشعب الفلسطيني تلك النكبات والويلات التي صبها المحتلون الصهاينة بالحرب والتدمير وارتكاب أبشع الجرائم ضد الفلسطينيين وتشريدهم وإحضار مستوطنات المستعمرين الصهاينة بالسلاح وبالقوة المدعومة من الاستعمار الغربي الأمرو بريطاني الذي يستهدف الغاء الحقوق الوطنية المشروعة وبأبشع الوسائل المحرمة دوليا وبأكثر الاساليب الصهيونية وحشية واجراما وصولا الى جعل الكيان الصهيوني قادرا باستمرار على المحافظة وصون التبعية العربية النذلة للاستعمار الامرو صهيوني والذي يرى في العرب انهم لا يستحقون التنمية والتطور ويستكثرون عليهم ما هم فيه مما ابقوه لهم بعد نهبهم للثروات العربية والقرار العربي.

والآن أما آن وقت الصحوة؟! ألا يدرك أحدا من السادة التابعين لحليف الصهاينة انه معيب لكل أولئك الموكلون بحكم الشعوب العربية ان لا يتضامنوا مثل اوروبا مع انتفاضة الاسرى الفلسطينيين وحملها للمؤسسات الدولية والانسانية في مواجهة العدوان والبغي الصهيوني لفضحه ؟!.

ولكن الشعب يمهل ولا يهمل وان انتفاضة الأمعاء الخاوية لأسرانا البواسل بشير خير وان غدا لناظره قريب.

وشعبنا موحدا في الداخل والشتات ويزداد إصرارا على رفض الاحتلال ومقاومته حتى يرحل مما سيشكل شرارة تشعل النيران في كل ما سموه واقعا.

اللجنة العليا لحق العودة في الذكرى ٦٩ للنكبة

حق العودة: حق تاريخي لن يتنازل عنه الشعب الفلسطيني وأجياله المتتالية

الاهالي - شاركت اللجنة العليا لحق العودة في المهرجان الجماهيري الذي نظمه ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية بمناسبة الذكرى الـ ٦٩ للنكبة الوطنية والعربية وقدم الرفيق جميل طليب أمين سر اللجنة العليا لحق العودة كلمتها وهذا نصها:

((نحيي الذكرى التاسعة والستين للنكبة وشعبنا في مناطق تواجده كافة داخل الكيان الصهيوني وفي المناطق المحتلة والقطاع ومناطق الشتات واللجوء والمهاجر، أشد تمسكا بحقوقه الوطنية والقومية المشروعة لم تنجح السنون ولا قوانين القمع وسياسات التمييز العنصري ولا سياسات الحصار والتدمير والخطف والقتل والاعتقالات الجماعية في إضعاف ايمانه بقضيته.

باسم اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة فانني أؤكد على ما تؤكده نضالات الشعب الفلسطيني التي لم تتوقف يوما داخل الوطن وفي الشتات القريب والبعيد وذلك من أجل تحقيق الاهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة وتحقيق العودة الى الوطن والديار التي اخرجوا منها بالقوة فهذا حق تاريخي لن يتنازل عنه الشعب الفلسطيني واجياله المتتالية مهما اشتدت التحديات والسياسات العدوانية.

الحضور الكرام

ان تحويل الذكرى ٦٩ الى محطة من محطات شعبنا النضالية يتطلب منا العمل على تحقيق التالي

أولا : طي صفحة اوسلو واتفاقاته المذلة، بما فيها سحب الاعتراف بما يسمى «بدولة العدو» والعودة الى العمل بالبرنامج الوطني الفلسطيني الموحد والموحد، برنامج العودة وتقرير المصير والاستقلال والسيادة

ثانيا : انهاء الانقسام التدميري بين حركتي فتح وحماس واستعادة الوحدة الوطنية الداخلية ففي مواجهة الضغوطات الامريكية والاسرائيلية لا بد من توفير الشرط الوطني الفلسطيني الرئيسي وهو وحدة الصف وانهاء الانقسام والعودة الى المشروع الوطني الفلسطيني المقاوم للعدو بكل الاشكال الكفاحية. ونحمل على هذا الصعيد كل من يبتعد عن تحقيق هذا الشرط المسؤولية التاريخية عن تبديد منجزات الشعب الفلسطيني عبر كفاحه الطويل.

ثالثا : الغاء التنسيق الامني مع سلطات الاحتلال، وتكليف الاجهزة الامنية بحماية شعبنا ضد تعديات المستوطنين وهجمات دوريات الاحتلال

رابعا : مقاطعة اقتصاد العدو، لصالح سياسة بناء الاقتصاد الوطني، وبما يؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة مما يستدعي الغاء بروتوكول باريس الاقتصادي ووقف العمل بالتزاماته.

خامسا: طي صفحة المفاوضات الثنائية وطي صفحة الرهان على الدور الامريكي المنحاز أصلا للسياسات العنصرية للعدو الصهيوني.

سادسا: استئناف وحماية المقاومة الشعبية الشاملة وصولا لاعلان العصيان الوطني على طريقة احياء حرب التحرير الشعبية، حرب الشعب بكل فئاته، وكل من موقعه في مجابهة المشروع الصهيوني وتجلياته المختلفة

سابعا : إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس ائتلافية وديمقراطية شاملة من خلال الانتخابات النزيهة والحرة والديمقراطية وفق نظام التمثيل النسبي، الأمر الذي من شأنه ان يجدد شرعية المؤسسة وان يعمق وحدة شعبنا وان يغلق الباب أمام سياسة التفرد والانقسام واحتكار القرار.

التأكيد على التلاحم الكفاحي الشعبي الفلسطيني والعربي في مواجهة الضغوطات السياسية الامريكية على الانظمة العربية للتطبيع مع العدو الصهيوني حتى قبل ما يسمى بالمفاوضات الثنائية المزمع عقدها في واشنطن.

التلاحم الكفاحي الاردني الفلسطيني على امتداد التاريخ يعود الى ما قبل قيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين لأن الشعبين كالشعوب العربية جميعا يدركون خطورة المشروع الصهيوني الاحلالي على وطننا العربي بأكمله .

وعلى سبيل المثال من هذا التاريخ المضيء نذكر الاجيال الراهنة بثورة راشد الخزاعي في عجلون على مدى ثلاثة سنوات ضد الانتداب البريطاني وبالتلاحم مع ثورة الشعب الفلسطيني عام ٣٦ وهناك استشهادات تاريخية كبرى لا يتسع لها هذا المقام على حجم المناضلين الاردنيين والعرب الذين ضحو بانفسهم من اجل عدالة القضية الوطنية الفلسطينية

الحضور الكرام

ليكن ١٥ ايار منارة متواصلة على طريق انتزاع الحقوق الفلسطينية المشروعة وغير القابلة للتصرف

واخيرا وليس آخرا ان صوت اللاجئين يعلو عاليا مدويا

- لا للانقسام الفلسطيني
- نعم للوحدة الوطنية نعم لحق العودة
- لا للمفاوضات العبثية
- نعم لملاحقة العدو المحتل في كل المحافل الدولية
- الحرية للأسرى المناضلين - المجد والخلود لشهدائنا الابرار

وعاشت فلسطين حرة عربية))

يتحدثون في كل مناسبة عن الهولوكست وجرائم النازية ويتناسون جرائمهم في فلسطين

الاهالي - دعا تيسيرخالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الذكرى ال٦٩ للنكبة الفلسطينية الى ضرورة التصدي للرواية الصهيونية حول النكبة التي حلّت بالشعب الفلسطيني ومواجهتها ودحضها وتقديم روايتنا نحن لهذه النكبة كما حصلت ، وأوضح أن للنكبة روايتان ، واحدة إسرائيلية صهيونية اعتمدت الكذب وتزوير الحقائق منهجاً ، والرواية الفلسطينية التي يجب علينا أن نقدمها ، والتي تزامنت مع قيام دولة اسرائيل وما رافق ذلك من جرائم ومجازر وعمليات تطهير عرقي واسعة قبل وبعد بعد قيام دولة اسرائيل وكلها جرائم لا تموت بالتقادم وكان مخططاً لها ان تنفذ من قبل قيادة الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية لتسهل قيام اسرائيل.

وذكر خالد بالخطة « دالت» التي اقرتها قيادة كل من الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية في بداية العام ٤٨ وأوكلت تنفيذها لقوات الهجاناه بتوجيهات تفصيلية مثل القتل ودب الرعب ومحاصرة المدن والقرى الفلسطينية وحرق البيوت والممتلكات وزرع الألغام وسط الأنقاض لمنع الأهالي من العودة الى بيوتهم ،

وأضاف أن حكومات اسرائيل تتحدث في كل مناسبة عن جرائم الجيش النازي في الحرب العالمية الثانية ، وتتناسى في الوقت نفسه جرائمها بحق الشعب الفلسطيني . وللتذكير فقط ، فقد أظهرت الوقائع حقائق مذهلة ومرعبة عن النكبة . فقد سيطرت القوات التابعة للوكالة اليهودية والحركة الصهيونية خلال عام النكبة ١٩٤٨ على ٧٧٤ مدينة وبلدة وقرية ، دمروا منها نحو ٥٣١ بلدة وقرية ، فيما اقترفوا أكثر من ٧٠ مجزرة ومذبحة بحق أبنائها، أدت إلى استشهاد أكثر من ١٥ ألف فلسطيني. وتم تشريد ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، فضلاً عن تهجير الآف الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقاءهم داخل نطاق الأراضي التي خضعت لسيطرة إسرائيل، وذلك من أصل ١،٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون فيما مجموعه ١،٣٠٠ مدينة وبلدة وقرية فلسطينية، في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨.

وقال خالد يجب ان نطرح هذه الرواية ويجب ان نقدم معها ما قاله بيغن وشامير عن دير ياسين وكلاهما أصبحا في ما بعد رؤساء لحكومات اسرائيلية. فقد قال بيغن انه بدون دير ياسين ما كان ممكناً لإسرائيل ان تظهر للوجود. أما شامير فقال ان المجزرة كانت واجباً انسانياً..هذه هي الرواية الحقيقية وهي رواية تقدم للعالم الدليل القاطع على ما خططت له الصهيونية من جرائم تم ارتكابها

وثمن تيسير خالد التحول الذي شق طريقه بصعوبة في أوساط الرأي العام العالمي بقبول الرواية الفلسطينية . حيث بدأ الوضع يتغير أولاً نتيجة صمود أهلنا في مناطق الـ ٤٨ في وجه العدوان ومحاولة الأسرلة الدائمة ومواجهتهم للمشروع الصهيوني كأقلية قومية حافظت على قضيتها وحقوقها الجماعية ونتيجة الحفاظ على قضية اللاجئين حية وعلى حقهم في العودة كذلك نتيجة الصمود والتضحيات في معاركنا كشعب سواء في الداخل أم في الخارج وتمسك الأجيال جيلا بعد جيل بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم التي هجروا منها بالقوة العسكرية الغاشمة

وأكد خالد ان الموقف الاساس الذي ينبغي أن يحكم سياستنا يجب أن يأخذ في الاعتبار أن الجانب الفلسطيني لن يوقع على اية تسوية للصراع تنطوي على انهاء المطالب قبل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وفي المقدمة منها القرار ١٩٤ أو تنطوي على حل وتصفية أعمال وكالة الغوث الدولية أو نقل اللاجئ الفلسطيني الى ولاية غير ولايتها كالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة أو تنطوي على المس بالمكانة السياسية والقانونية للمخيمات الفلسطينية او تنطوي على الاعتراف بيهودية دولة اسرائيل كما تطالب بذلك حكومة نتنياهو وتناصرها وتدعمها في ذلك بقوة الإدارة الأميركية الجديدة باعتبار ذلك مؤشرا على نوايا ترانسفير وتهجير جديد ونكبة جديدة لأهلنا في اراضي ١٩٤٨ ومدخلا لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

أكبر نقابة في النرويج تدعو لمقاطعة اسرائيل

الاهالي - دعا «الاتحاد النروجي لنقابات العمال»، وهو أكبر نقابة مركزية في النروج إلى مقاطعة «إسرائيل» اقتصادياً وثقافياً وأكاديمياً والاعتراف بدولة فلسطين ضمن حدود ١٩٦٧.

وصوت المندوبون في مؤتمر المركزية بغالبية ١٩٧ صوتا مقابل ١١٧ على مقاطعة اسرائيل في المجالات الاقتصادية والثقافية والأكاديمية، وفقا لفرانس برس.

وكانت النروج استضافت في بداية تسعينات القرن الماضي مباحثات فلسطينية اسرائيلية أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو في ١٩٩٣ وإعلان قيام السلطة الفلسطينية.

المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى النكبة: شعبنا متمسك بالدولة والعودة وتقرير المصير

الاهالي - أكد المجلس الوطني في الذكرى التاسعة والستين لنكبة فلسطين، «أن شعبنا الفلسطيني سيبقى متمسكا بحق العودة إلى أرضه، وديارة التي هجر منها، جراء سياسات الإرهاب والإجرام التي مارستها العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨».

ووجه في بيان صدر عنه يوم الأحد الماضي ، لهذه المناسبة، التحية لأسرى الحرية الذين يخوضون إضراب «الحرية والكرامة»، مؤكدا وقوف شعبنا إلى جانبهم، وهم يحاولون بكل شجاعة وبسالة انتزاع ابسط حقوقهم الإنسانية، والمعيشية، من قبضة السجان المجرم الذي يمارس بحقهم أبشع أصناف القهر، والظلم، والاضطهاد.

الفلسطينيون تضاعفوا ٩ مرات بعد النكبة

رام الله- معا- تضاعف عدد الفلسطينيين بعد تسعة وستين عاما على النكبة أكثر من تسع مرات، وقدر عددهم في العالم نهاية عام ٢٠١٦ بحوالي ١٢،٧٠ مليون نسمة، وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف ٩،١ مرة منذ أحداث نكبة ١٩٤٨.

واستعرضت علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، من خلال الأرقام والحقائق والمعطيات التاريخية والحالية من النواحي الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية أوضاع الشعب الفلسطيني عشية الذكرى التاسعة والستين لنكبة فلسطين والذي يصادف الخامس عشر من أيار، وذلك على النحو الآتي:

النكبة: تطهير عرقي وإحلال سكاني

مصطلح نكبة يعبر في العادة عن الكوارث الناجمة عن الظروف والعوامل الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير، بينما نكبة فلسطين كانت عملية تطهير عرقي وتدمير وطرد لشعب أعزل وإحلال شعب آخر مكانه، حيث جاءت نتاجاً لمخططات عسكرية بفعل الإنسان وتواطؤ الدول، فقد عبرت أحداث نكبة فلسطين وما تلاها من تهجير عن مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، وتشريد نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، فضلاً عن تهجير الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقاءهم داخل نطاق الأراضي التي أخضعت لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي، وذلك من أصل ١،٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ في ١،٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية.

قانون القومية اليهودي... تشريع للعنصرية وإلغاء للهوية الفلسطينية

(الاتجاه الديمقراطي) («عرب ٤٨»)- يحمل قانون القومية اليهودي، الذي شرّعته اللجنة الوزارية في الكنيست الإسرائيلي، مطلع الأسبوع الجاري، إطارًا تشريعيًا لجملة الممارسات الفعلية على الأرض، التي تتبعها المؤسسة الإسرائيلية منذ نشأتها الأولى، وخاصة في ما يتعلق بالحقوق الجماعية لليهود فقط، مثل مكانة اللغة العربية واعتبار الشريعة اليهودية مصدرًا رئيسًا للتشريع، وغيرها مما يحمله القانون الذي لم يتم التوافق بعد على صيغته النهائية، لكنها في الواقع ممارسات فعلية على الأرض تمارس منذ عام ١٩٤٨، واليوم، يمنح هذا القانون لهذه الممارسات الصبغة الشرعية بمكانة خاصة، وهي مكانة قانون أساس في الدولة، ما يعني أنه سيكون، لاحقًا، جزءًا من «الدستور».

تشريع العنصرية بقانون أساس

وحول ذلك، يقول الحقوقي في مؤسسة الميزان، المحامي عمر خمايسي، إن «القانون صراحة لم يأت بجديد على أرض الواقع فعليًا، إنما جاء ليقونن التصرفات والقوانين الأخرى ضمن قانون أساس دستوري، مثلًا مكانة اللغة العربية لم يتغير شيء على مكانتها، فهي لم تحظَ يومًا بمكانة لغة رسمية على أرض الواقع، هذه الدولة تجرّم الممارسات العنصرية، وقوننتها ووضعها في دستور أساس الدولة».

وأردف خمايسي قائلا «نحن نتحدث عن التفرقة على أساس قومي، عندما يكون قانون أساس أن لليهودي الحق بالعودة وله المواطنة المباشرة، بينما لا يحق ذلك لغير اليهودي هذا يدل على أن الدولة تجري بمجرى تكون فيها مكانة العنصرية بمكانة قانون أساس، وكذلك الأمر بخصوص مرجعية التشريع هي الشريعة اليهودية، فالهدف سياسي بامتياز، إنها دولة اليهود حتى لو أضيفت كلمة الديموقراطية، التي لا تحظى بأي وزن مقارنة بيهوديتها، فالديموقراطية لليهود، وتأكيد أن الدولة تتجه لقومية اليهود فقط، ومن غيرهم وكأنهم ضيوف في هذه البلاد».

وختم خمايسي قائلا إن الأخطر من ذلك «هو كيفية تعامل المحاكم مع هذه القضايا، في السابق كان تفسير هذه الممارسات وفقا لمرجعية القاضي (قاضي ليبرالي، متشدد) اليوم سيكون قانون أساس يلتزم القضاة به، كونه قانون أساس دستوريًا ملزمًا».

من جهتها، تقول الحقوقية في مؤسسة «عدالة»، المحامية سوسن زهر، «في السياق التاريخي، هذه محاولات مستمرة منذ عام ٢٠٠٩، وسط نقاش حاد حتى داخل المجتمع اليهودي، ولكن في الفحوى هذا القانون لا يجدد أي شيء، لأن الممارسة الفعلية تمارس منذ قيام الدولة، ولكن التجديد في الأمر هو مكانة القانون كقانون أساس، والذي سيتحول إلى دستور مستقبلي تصادق عليه الدولة، وتحديد الرؤية المستقبلية التي تراها الدولة في العلاقة بينها وبين المواطنين، خاصة الأقلية القومية للفلسطينيين في الداخل، والتي يتجاهلها القانون بالكامل، ويعطي المكانة في الرموز والحقوق الجماعية لليهود، هذه ممارسات موجودة فعليا ومفهوما، وحتى المحكمة العليا صادقت في قرارات سابقة على هذه الممارسات، كما لا ننسى القوانين السابقة الموجدة مثل قانون العودة لليهود فقط، وهذا يمنح مكانة خاصة لليهود فقط بسبب ديانته وقوميته ما يعني فرقًا بالمكانة ليس فقط في المواطنة، وإنما، أيضًا، في المكانة الإنسانية لتواجد مجموعات مختلفة لصالح الأغلبية، وهم اليهود».

وتابعت زهر إن «هذا الخطاب متسلسل عبر قرارات المحكمة العليا في قضايا هامة، مثلًا قضايا ملفات شطب الأحزاب في الانتخابات البرلمانية، وهذا شهدناه في موضوع طلب شطب ترشيح د. عزمي بشارة، وشاهدنا من خلاله أن المحكمة العليا عادت لأسس: هل برنامج الحزب يتنافى مع يهودية الدولة، وأجبرت التعريف بما هو جوهر الدولة اليهودية، وقالت اللغة، النشيد، الأعياد وغيرها».

سبل التصدي

وختمت زهر أن «رسائل هذا القانون واضحة، وهي تقول إن العرب ليسوا فقط من مستوى مواطنة ثانية، وإنما مواطنتهم تحت شك كبير جدا، لأن الحقوق الجماعية للمواطنين العرب ليس مفهومة ضمنا، والقانون يحسم بشكل نهائي أمر الحقوق الجماعية التي نطالب فيها منذ سنوات، والقانون يشكل انتهاكًا للقوانين والمواثيق الدولية التي وقّعت عليها إسرائيل، بالذات الإعلان الدولي للأمم المتحدة عن حقوق الأقليات في دولة يمنع أن يكون فيها تمييز تجاه الأقليات، والتي تلزم فيها الدول باحترام وتمكين الأقليات من تحقيق حقوقها الجمعية والفردية».

الوطن لا يحتاج لوعود سماوية وقوانين مفروضة

بينما قالت النائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة، حنين زعبي، : إن «الصراعات بين الشعوب لا تحسم عبر القوانين بل عبر النضال والتضحيات. ولا يحتاج لقانون لكي يثبت حقه وشرعيته على وطن سوى من لا يشعر بملكية حقيقية وطبيعية عليه، أما صاحب الوطن فلا يحتاج لا لوعود سماوية ولا لوعود انتدابية ولا لقوانين. هذا القانون وأمثاله هو البرهان أنّ التعامل مع هذا الوطن كوطن قومي لليهود هو أمر مصطنع، يحتاج للقوة والعنف والقسر، ومن يؤسس لعلاقة مع وطن ومع سكانه عبر القوة والقسر يؤسس في ذات الوقت لصراع مرير معهم. إن إمكانية السلم والحياة الطبيعية الوحيدة الممكنة هي الندية الكاملة، وهي دولة المواطنين، التي تعترف بالغبن التاريخي لأصحاب الوطن، وتضمن حق العودة، وهو مشروع مفتوح لتضامن جميع من يملك الضمير والجرأة لكي يعترف بالمشروع الصهيوني كمشروع استعماري».

تقرير المصير لليهود على كامل فلسطين التاريخية

أما النائب عن الجبهة الديمقراطية في القائمة المشتركة، يوسف جبارين، فقال إن هناك خطرًا كبيرًا من خلال القانون عبر حصر تقرير المصير لليهود فقط، وهو أن مقترحي القانون لا يعترفون بحدود عام ١٩٦٧ كحدود لإسرائيل، «وبالتالي فهم يقصدون، برأيي، حصر تقرير المصير لليهود في كل أرض فلسطين التاريخية، والتنكر لأي حق جماعي للفلسطينيين عبر طرفي الخط الأخضر».

وتابع جبارين «هو قانون أبرتهايد بامتياز، وهو يعمّق أكثر التمييز بين اليهود والمواطنين العرب في إسرائيل، من خلال إرساء تشريعات تمييزيّة في قانون أساس يحمل صبغة دستورية».

فوقية قومية لليهود

وختم جبارين محذرا من القانون «مشروع القانون يرسي قواعد لفوقية قومية رسميّة في القاعدة الدستوريّة في إسرائيل، من خلال تحديدها أنّ الأصل القوميّ اليهوديّ يشكّل قاعدة التمتّع بهذه بالامتيازات، دون توفير ترتيبات موازية للمواطنين العرب».

مروان البرغوثي من المعتقل
«أنا ما هنت في زنزانتي ولا صغرت أكتافي»

الاهالي - وجه القائد الوطني الفلسطيني البارز مروان البرغوثي البيان التالي من معتقل سجن الجلمة وهو يخوض اضرابا مفتوحا عن الطعام مع ١٨٠٠ اسير مناضل في سجون الاحتلال .

«أتوجه بتحية الاعتزاز والاكبار والاجلال لشعبنا الفلسطيني العظيم الذي هب في كل مكان لنصرة الأسرى في القدس والضفة وغزة وفي داخل الـ ٤٨ ومخيمات الشتات وبلاد اللجوء والمنافي والجاليات الفلسطينية.

كما اتوجه بتحية الاكبار والتقدير والاعتزاز للشعوب العربية وكل احزابها ونقاباتها وشبابها كما أتوجه بالتحية لشعبنا وللاجئين بشكل خاص في ذكرى ٦٩ للنكبة والتطهير العرقي وأجدد موقفنا الثابت على التمسك بحق العودة المقدس للاجئيين فلسطين الى ديارهم التي هجروا منها في أبشع محاولة استئصال واستبدال لشعب جرت في هذا العصر.

وأدعوا الى التحام حركة احياء النكبة وفعالياتها مع الحركة الشعبية للتضامن مع الأسرى وصولاً الى تطوير هذه الحالة الى عصيان مدني ووطني شامل تتزامن مع ذكرى مرور نصف قرن على الاستعمار الاسرائيلي الكولونالي للأراضي العربية المحتلة عام ٦٧.

ومن جهة اخرى اتوجه بالتحية والاعتزاز والاكبار للأسرى الأبطال المضربين عن الطعام فرسان الانتفاضات وأبطال المقاومة القابضون على الجمر في ملحمة الثبات والصبر «فما النصر الا صبر ساعة». فهم الذين يسطرون صفحة مشرقة ومشرفة جديدة في بطولات الحركة الأسيرة ونضالات شعبنا الفلسطيني من أجل الحرية والكرامة ويزرعون الأمل في الأجيال القادمة ويروونه من لحمهم ودمهم. وأعاهدهم وأعاهد شعبنا على مواصلة معركة الحرية والكرامة لفلسطين حتى تحقيق أهدافها وان لا شيء يكسر إرادة أسرى الحرية التي تنبع من إرادة شعبنا العظيم

ومن جهة اخرى أوجه نداء إلى الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حركة فتح وحماس للمصالحة الوطنية وتجديد الحوار دعماً إلى عقد مؤتمر وطني للحوار الشامل للوصول إلى وثيقة عهد وشراكة وللحفاظ على التمثيل الفلسطيني ومنع إنهيار النظام السياسي الفلسطيني.

كما أحذر من استئناف المفاوضات مجدداً على نفس القواعد السابقة التي أثبتت فشلها، فلن يكون هناك جدوى للمفاوضات إلا بالتزام إسرائيل الرسمي بإنهاء الإحتلال وفق جدول زمني محدد، والوقف الشامل للإستيطان والإنسحاب إلى حدود ٦٧، والإعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولة كاملة السيادة على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس الحبيبة جوهر الصراع وأصل الحكاية، والإعتراف بحق اللاجئين بالعودة طبقاً للقرار ١٩٤ واشتراط الإفراج الشامل عن الأسرى والمعتقلين قبل أي استئناف للمفاوضات، ووقف جريمة الإهمال والتقصير بحقهم المستمر منذ ربع قرن من المفاوضات .

واؤكد أخيراً ان معركة الحرية والكرامة هي جزء لا يتجزأ من الكفاح ضد الاحتلال ومن أجل إسقاط نظام الابارتهايد الظالم في فلسطين.

المجد للشهداء
الشفاء للجرحى
الحرية للأسرى
عاش الشعب الفلسطيني العظيم
أخوكم مروان البرغوثي (أبو القسام)
العزل الانفرادي لسجن الجلمة»

أحزاب تونسية تتضامن مع الاسرى الفلسطينيين والعرب

تونس - الاهالي - في بيان صادر عن حزب القطب التونسي (شغل - حرية - عدالة اجتماعية) تضامن فيه مع الأسرى الابطال الفلسطينين والاردنيين والعرب القابعين في سجون الاحتلال وطالب الحزب :

- برفع العزلة عن رموز إضراب الحرية والكرامة، الاخوة والرفاق: مروان البرغوثي، وجدي جودة، كريم يونس ، محمود ابو سرور وأنس جرادات.

- السلطة الفلسطينية بتقديم شكوى لمحكمة الجنايات الدولية بشأن عنصرية الاحتلال في التعاطي مع الاسرى التي ادت الى استشهاد المئات في السنوات الماضية وندعو الى توسيع دائرة التحرك الفلسطينين والعربي والدولي دعما للاسرى بما يؤدي الى انتفاضة شاملة داخل سجون الاحتلال.

كما يذكر حزب القطب المجتمع الدولي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بمقتضى القانون والاعراف الدولية تجاه قضية الاسرى الفلسطينيين المعتقلين في السجون الاسرائيلية ويطالبه بالتحرك العاجل لوضع حد للانتهاكات المنهجة لحقوق الانسان داخل المعتقلات مشددين على ضرورة تفعيل آليات المحاسبة الدولية لمعاقبة سلطات الاحتلال واجبارها على احترام المواثيق الدولية .

ويدعو حزب القطب الشعب التونسي وكافة شعوب العالم الى مواصلة التضامن مع الاسرى المضربين حتى الرمق الاخيرضمن حملة «الماء والملح» وتدويل قضية الاسرى الفلسطينيين بكافة وسائل النضال المرشوعة والمساندة الشعبية والاعلامية.

إضراب عام عن الطعام بجنوب افريقيا تضامنا مع الأسرى

الاهالي - ناشد «لالو تشيبا» المناضل ضد الفصل العنصري والأسير السابق في سجون الفصل العنصري، جميع شعب جنوب افريقيا للمشاركة بالاضراب عن الطعام لمدة ٢٤ ساعة يوم ١٥ أيار، الموافق لذكرى النكبة، لمساندة الأسرى السياسيين الفلسطينيين.

ودعا «تشيبا» الذي قام باضراب تضامني عن الطعام لمدة ٢٤ ساعة في ٣ أيار الجاري، كل الأفراد المحبين للحرية بالمشاركة في حملة اضراب جنوب افريقيا للكرامة.

وسيقام الاضراب التضامني عن الطعام في الساعة السادسة مساء يوم ١٤ من الشهر الجاري ويستمر حتى الساعة السادسة في اليوم التالي. سيسمح للمشاركين بشرب محلول ماء مع ملح أو سكر مرتين خلال الـ٢٤ ساعة للحفاظ على الطاقة، وسيقترن مع وجبات غداء في المقاطعات في كل أنحاء الدولة، بالإضافة الى اجتماعات تضامنية في الأيام التي تسبق الاضراب وحتى الأيام التي تليه، وسيقام الاضراب خصيصا في يوم ١٥ من الشهر الجاري كعلامة للتذكير في يوم النكبة عام ١٩٤٨ والتهجير القصري وإقامة الاحتلال الإسرائيلي أنذاك.

ويساند ويشارك في إضراب الحرية والكرامة في جنوب افريقيا يوم ١٥ أيار الحالي، عشرات المنظمات والمؤسسات والحركات والنقابات الجنوب افريقية، منها» مؤسسة أحمد كاثرادا والحملة الدولية لحرية مروان البرغوثي وجميع الأسرى، وحركةBDS، وحزب المؤتمر الوطني ANC، والسفارة الفلسطينية، يهود جنوب افريقيا لفلسطين حرة، التحالف التضامني لفلسطين، الأسرى السياسيون السابقون، جمعية جنوب افريقيا، Wits PSC، SACP، MJC، MSA، cosatu، مؤسسة القدس، Nehawu، Samwu، حزب الجماعة السياسي، Amnesty International، مقاتلي الحرية الإقتصادية EFF، المساواة في التعليم EE ، جمعية إحياء ذكرى غاندي، معهد فلسطين جنوب افريقيا، مجموعة القاهرة – فلسطين الدراسية، KZN منتدى فلسطين للتضامن ، متحف فلسطين، حملة التضامن مع فلسطين، مجموعة PMB٤Paletine الحراكية، برنامج الراديو الحواري TheWalkZone، UCT Palestine Solidarity Forum، UKZN Theology and Development، UP Palestine Solidarity، اللجنة التضامنية مع فلسطين، منظمة السجون في جنوب افريقيا والتحالف الوطني من أجل فلسطين والذي يضم أكثر من ٤٠ منظمة تضامن مع فلسطين، مجموعات حقوق الإنسان، نقابات تجارية وأحزاب سياسية».

وأكد عدد من الوزراء على أنهم سيلبون الدعوة ويشاركون في الاضراب التضامني عن الطعام مع عامة الشعب. ومن بينهم:» وزير الاتصالات ايانداولودو، وزير الصحة د. آرونموتسواليدي، نائب الوزير في الرئاسة بوتي ماناميلا، نائب وزير التعاون والعلاقات الدولية نومايندياميفيكوتو، وزير التعليم الأساسي إنفيرسورتي ووزير السياحة السابق ديريك هانيكوم. وقد التزم أفراد آخرون بالمشاركة في الاضراب مثل الأسيرين السابقين في جزيرة روبين كيهلا شوبين ومفو ماسيمولا، ونائبة الأمين العام جيسي دوارتي. بالإضافة الى شخصيات تلفزيونية وإذاعية مثل كولي روبرتس وشاكا سيسولو والمضيفة نينا هاستي، وشخصيات إعلامية مثل كايسيكسويل ويوسف ابرمجيوبونغانيمبيندواني والصحفية جانيت سميث».

وقد علق تشيبا حول أهمية المشاركة في الحركة التضامنية قائلا : «بصفتي أسير سابق في جزيرة روبين لمدة ١٨ سنة ومعتقل سياسي في الثمانينيات، وقد أقمنا إضرابات عديدة عن الطعام في مواجهة سلطات السجون العنصرية، أشعر بأن من واجبي اليوم أن أساند الفلسطينيين الذين هم الآن في نفس الحال الذي كنا فيه قبل سنوات عديدة». وعلق حول المخاطر الصحية لمشاركته في الاضراب نظرا لعمره (٨٦ عام) قائلا: «يجب أن نتعهد بدعمنا المستمر لحرية وكرامة الشعب الفلسطيني كما دعم العالم كله شعب جنوب افريقيا في مقاومة نظام الفصل العنصري الوحشي. وأنا متأكد من أن الذين يدعمون النضال الفلسطيني يستطيعون التخلي عن وجبات طعامهم لمدة ٢٤ ساعة لرفع معنويات رفاقنا في فلسطين وأظن أيضا بأن هذا الاضراب هو مشهد تضامن عالمي وسيرسل رسالة مهمة للاحتلال الإسرائيلي، وهي أن الفلسطينيين ليسوا وحدهم في كفاحهم وأن مساندتنا لهم لن تضعف حتى تحقيق الحرية والكرامة».

هل مجتمعنا يتحلل؟ 2/1

■ كمال مضاعين

ظاهرة المشاجرات الجماعية، ظاهرة استسهال استخدام الاسلحة النارية بالمشاجرات، كسر القانون دون تردد، استخدام مصطلحات قبلية من العصور الوسطى، عدم وجود أسباب كبرى للمشاجرات، استدعاء العصبيات الضيقة واستجابتها دون تردد للانخراط باعمال شغب على نطاق واسع... هل هذه الظواهر جديدة على مجتمعنا؟، وهل هي عابرة وليست اصيلة؟.

فلنعترف أولاً وقبل كل شيء، أن ليس لدينا (حواضر) او مدن بالمعنى الحقيقي حسب تعريف ابن خلدون للمدنية، والدليل أن مدننا ما زال مجتمعها مقسم حسب العشائر، ولا تحمل سمات المدن من جهة النظام الاقتصادي، او من جهة انتاج حياة مدنية (ثقافة فنون معمار...)، هذا كان سائداً قبل تاسيس ألامارة.

ثم ماذا؟، الامارة.. ثم الدولة، لم يرس الانجليز أسس نظام مدني، فقد أسسوا نظاما بيروقراطيا، ساهم بتنظيم الحياة العامة وتوطين البدو.

ساهمت دولة القانون والبيروقراط بخلق بيئة ملائمة للبدء بارساء نظام مدني قادر على صهر ودمج المكونات الفرعية للمجتمع، ولكن الدولة الاردنية بعد الاستقلال، لم تؤسس على ما تم بناءه منذ مطلع العشرينيات الى مطلع الستينيات، حين وجد النظام السياسي بالبدو قاعدة سياسية – اجتماعية – ثقافية له، وهي نفسها القاعدة التي تضخمت واتخذت تعبيرات عدة منها تعبيرات بدوية مباشرة، ومنها تعبيرات دينية وعصبوية من شتى الانماط.

لم ابتعد عن موضوع المشاجرات، وهو بنظري عودة المكونات الفرعية وما دون الفرعية الى الانفلات خارج حدود القانون والمدنية؟، وهي بالاساس عنوان لغياب المدنية اولا، وفشل تأسيس مجتمع مدني قادر على دمج هذه المكونات.

وحدها تجربة الخمسينيات التي تستحق أن توصف بانها بداية مشروع مدني اصيل لبناء مجتمع جديد، لانها استندت، وبأصالة، الى عناصر بناء مجتمع مدني من الناحية السياسية والثقافية والمدنية، واظن أن حركة اللجوء بعد النكبة قد ساهمت بشكل رئيسي بهذه التجربة سيما وأن فلسطين ٤٨ فيها مدن حقيقية وفيها مدنية عبرت عن نفسها بشكل متطور (فلسطين ٤٨ قبل الاحتلال كانت أكثر تطورا من لبنان وكانت تشابه مصر بمستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)، وقد جرى الانقلاب على هذه التجربة وهي التجربة الوحيدة التي كان من الممكن أن تؤسس لمجتمع مدني حقيقي، قادر على دمج المكونات الفرعية، واقصاء البداوة كنمط لا يلائم روح الحداثة والمعاصرة، ومن هناك بدأت القصة.

ثمن الشراكة الفلسطينية في الصفقة الأميركية

معتصم حمادة

عاد الفريق الفلسطيني من واشنطن وفي حقيبته رزمة شروط أميركية لتأهيل السلطة للشراكة في الصفقة الإقليمية

نعم. استقبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب الرئيس أبومازن عند عتبة البيت الأبيض بالحفاوة المطلوبة.

نعم. استقبل ترامب أبومازن في القاعة نفسها، وعلى المقاعد نفسها التي استقبل فيها وعليها المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل.

ونعم (ثالثة) وقف الرئيسان في المؤتمر الصحفي، وانتصب خلف أبومازن العلم الفلسطيني جنباً إلى جنب مع العلم الأميركي.

ونعم (رابعة) الرئيس أبومازن هو واحد من بين أول عشرة رؤساء استقبلهم ترامب في البيت الأبيض.

هل تعني هذه الحفاوة في الاستقبال، وهذه الرسميات أن ثمة تغييراً في السياسة الأميركية إزاء القضية والحقوق الوطنية والقومية الفلسطينية. وأن الزيارة حققت أهدافها، في كسب تأييد الإدارة الأميركية لصالح هذه القضية وهذه الحقوق، وأنها ابتعدت عن الحليف الإسرائيلي، واقتربت من «الصديق» الفلسطيني.

أم أن هذه الحفاوة، والتي بالغت وسائل الإعلام الرسمية والموالية للرئيس عباس في إبرازها، جاءت لتغطي على قضايا أخرى أثارتها الزيارة، وعمد أعضاء الوفد الفلسطيني إلى واشنطن للتكتم عليها.

هل توصلت الزيارة واللقاء مع ترامب إلى حل لقضية القدس، بعد أن وعد ترامب بنقل سفارة بلاده إليها.

وهل توصلت الزيارة إلى حل لقضية اللاجئين يضمن لهم حق العودة بموجب القرار ١٩٤. وهل توصلت إلى حل يكفل للفلسطينيين حقهم المشروع في الإستقلال والسيادة والعودة وتقرير المصير. هل تناولت قضية «حل الدولتين»، وقضية «إسرائيل وطن قومي لليهود»، وقضايا الاستيطان، والأسرى، والحصار الإسرائيلي على القطاع. وإلا فما يضمن أن الزيارة كانت ناجحة وحققت أهدافها؟

× × ×

بعيداً عن أي غموض نعود إلى البيانات الرسمية، وإلى ما قاله السكرتير الصحفي للبيت الأبيض شون سبايسر (٤/٥/٢٠١٧):

• الرئيس ترامب طلب من الرئيس الفلسطيني محمود عباس المساعدة على منع التحريض على العنف، ولا سيما في وسائل الإعلام المرتبطة مباشرة بالسلطة الفلسطينية.

• أعرب الرئيس ترامب عن قلقه إزاء المدفوعات التي تدفعها السلطة الفلسطينية إلى أسر «السجناء» في السجون الإسرائيلية. مشيراً إلى أن ترامب أكد على ضرورة وضع حد، وإيجاد حل لهذه المشكلة.

• ناقش ترامب مع عباس التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب، وتطوير نظام التنسيق الأمني مع إسرائيل. وأشاد ترامب بالدور الذي تلعبه الأجهزة الفلسطينية في هذا المجال وتعهد في الوقت نفسه بتوفير الدعم الدائم لهذه الأجهزة.

• وعد ترامب بإتخاذ التدابير لتمكين الإقتصاد الفلسطيني وتوفير الفرص الإقتصادية للفلسطينيين.

• في هذا الوقت، وبينما كان أبومازن في البيت الأبيض، كان مايك بينس، نائب الرئيس الأميركي، يشارك في إحتفالات «ذكرى تأسيس إسرائيل»، ويصرح علناً في خطابه الإحتفالي أن إدارته مازالت تبحث في موضوع نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة. بينما من جانبه رفض السكرتير الصحفي للبيت الأبيض التعليق على هذا الأمر مؤكداً «أن سياسة ترامب تقوم على عدم كشف الأشياء بشكل علني بما في ذلك عدم القيام بمفاوضات علنية».

• وأخيراً وليس آخراً، تجاهل ترامب «حل الدولتين»، وتجاهل في السياق نفسه أية إشارة إلى «الدولة الفلسطينية»، وتحدث عن التوصل «إلى إتفاق شامل من شأنه إنهاء الصراع الفلسطيني ـــ الإسرائيلي».

بالمقابل علينا أن نلاحظ أن جورج بابو دوبولوس، مستشار ترامب للشؤون الإسرائيلية، وفي زيارة له مؤخراً إلى تل أبيب لينقل لها نتائج زيارة أبو مازن، تحدث للمرة الأولى عن الضفة الفلسطينية بالمسمى الذي تفضله إسرائيل أي «يهودا والسامرة»، الأمر الذي فهمته تل أبيب إشارة أميركية شديدة الوضوح لإعتراف واشنطن المسبق «بحق» إسرائيل في ضم الضفة الفلسطينية. وكرر هذا الأمر مع رئيس «مجلس المستوطنات» يوسي داجان بقوله «إننا نتطلع إلى الدخول في علاقات جيدة مع كل إسرائيل بما فيها يهودا والسامرة التاريخية». أما جيمس ماتيس وزير الدفاع الأميركي فقد صرح في زيارته إلى تل أبيب بأن «إسرائيل حليفتنا وصديقتنا القديمة في المنطقة، والخطران اللذان تواجههما هما التطرف الشيعي بقيادة إيران والتطرف السني بقيادة داعش وهما الخطران اللذان جيئت لبحثها مع الحكومة الإسرائيلية».

وهكذا نلاحظ أنه مقابل «الغموض» و«عدم التصريح بوضوح»، الذي لازم حديث السكرتير الصحفي للبيت الأبيض عن الموضوع الفلسطيني، برز الوضوح الشديد، في الحديث الأمريكي عن إسرائيل، ما يعني أن ما يتم التخطيط له في البيت الأبيض، هو بلورة إستراتيجية عمادها وأساسها «مصلحة إسرائيل أولاً»، وأن على الأطراف جميعها أن تصوغ سياستها الإقليمية بما يخدم هذه المصلحة.

من هنا، تحدث ترامب عن «الصفقة الشاملة للسلام»، دون أن يحدد معالمها، ومن هنا قوله إنه يؤيد ما يتم التوصل إليه بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو الذي يدرك أن الجانب الإسرائيلي هو الذي يرسم خطوط الحل، يرسمها ميدانياً، ويرسمها إلى الطاولة. ولعلها مصادفة مثيرة للأسف والسخرية في أن يصرح أحد أعضاء الوفد الفلسطيني إلى البيت الأبيض أن الرئيس عباس وافق على إستئناف المفاوضات من النقطة التي إنتهت إليها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ايهود أولمرت، والتي إستندت إلى خرائط قدمها أولمرت نفسه إلى المفاوضات، تتناول إعادة رسم الحدود بما فيها ضم مدينة القدس بإعتبارها عاصمة إسرائيل.

إذن لماذا هذا الإبتهاج بنتائج الزيارة، وهذا الثناء على الرئيس ترامب، حتى أن أحد المطبلين في الصحافة الفلسطينية، أشار إلى ما وصفه بقدرة الرئيس عباس على التأثير على ترامب، إلى الحد الذي «أعادت فيه الولايات المتحدة إكتشاف نفسها على ضوء الزيارة التاريخية».

بكل وضوح يجب الإقرار بأن هذا الضجيج الإعلامي، ما هو إلا محاولة ممجوجة للتغطية على أزمة المفاوض الفلسطيني وفشل مشروعه التفاوضي الذي انطلق مع إتفاق أوسلو، وإنهار مع مفاوضات كامب ديفيد (٢٠٠٠) ومازال ينتقل من فشل إلى فشل، في ظل هبوط متواتر للموقف الرسمي الفلسطيني، وتعنت وتصلب متزايد للموقف الإسرائيلي.

هذا الضجيج الإعلامي هو للتغطية على الرؤية الأميركية لطبيعة الإجراءات التمهيدية لإستئناف المفاوضات والوصول إلى «صفقة سلام شامل» ومنها:

• مفاوضات بلا شروط فلسطينية مسبقة. لا بشأن القدس، ولا الحدود ولا الحقوق ولا قرارات الشرعية الدولية.

• لا وقف للإستيطان. يتواصل الإستيطان في المستوطنات القائمة بإعتباره حقاً من الحقوق السيادية الإسرائيلية.

• لا حلول خارج طاولة المفاوضات. وبالتالي لا لجوء إلى مجلس الأمن، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو محكمة الجنايات الدولية أو غيرها [يلاحظ على سبيل المثال الإصرار الرسمي الفلسطيني على إعتبار قضية الأسرى مجرد قضية إنسانية وليست قضية سياسية وبدلاً من اللجوء إلى الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية لجأ وزير خارجية السلطة إلى المنظمة الدولية للصليب الأحمر.

• التأكيد على التعاون الأمني مع إسرائيل ضد الإرهاب [المقاومة الفلسطينية .

• وقف رواتب الأسرى وتعويضات عائلات الشهداء.

• وقف التحريض الإعلامي ضد الإحتلال.

• إعادة صياغة برامج التربية في مدارس السلطة بما ينسجم مع السلام مع إسرائيل. «ووقف التحريض وسياسة الكراهية» [هذا الشرط لا يلزم إسرائيل مثلاً

أخيراً وليس آخراً، العودة إلى المفاوضات من نقطة الصفر. أي شطب ربع قرن من المعاناة التفاوضية ومن حياة شعب فلسطين وقضيته. دون تجديد سقف زمني للحل.

موقع «والا» المقرب من حكومة نتنياهو قال إن الرئيس ترامب إستقبل محمود عباس بكرم وحفاوة وقام بمعانقته لكنه أعاده إلى رام الله يخفي حنين دون أي إنجاز يلوح به لشعبه.

تناسى الموقع حزمة التكليفات التي دسها ترامب في حقيبة عباس لتكون هي خطة السلطة الفلسطينية في إعادة برمجة نفسها لتصبح مؤهلة لتكون شريكاً في الصفقة الأميركية

ترامب في المنطقة.. دلالات وأهداف متوخاة؟

فيصل علوش

سيقوم الرئيس الأميركي دونالد ترامب قريباً بأول جولة خارجية له بعد تسلّم مهامه، سيبدأها من المملكة العربية السعودية، في مؤشر واضح على عزم الإدارة الجديدة تعزيز علاقاتها مع حليف رئيسي لواشنطن في المنطقة. وستشمل الجولة كلاً من إسرائيل والفاتيكان، ثم بروكسيل حيث سيشارك في قمة الحلف الأطلسي في الخامس والعشرين من هذا الشهر، ويختتمها في إيطاليا بعد مشاركته في قمة مجموعة الدول السبع الكبرى في ٢٦ و٢٧ من الشهر ذاته.

وفيما رأى ترامب أنّ الغرض من جولته «بناء ائتلاف يضمّ أصدقاء وشركاء يتقاسمون هدف مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والفرص والاستقرار في الشرق الأوسط الذي مزّقته الحرب»، اعتبر مسؤول أميركي أن «محطات السعودية وإسرائيل وروما» في هذه الجولة، هي لـ«جمع الأديان الثلاثة وتوجيه رسالة رفض للتطرف»، قبل أن يضيف أن الهدف من كون المملكة هي أول محطة في جولته، هو «شجب ما قيل خلال الحملة الانتخابية، والانطباع بعدها أن ترامب معاد للمسلمين».

وأشار المسؤول إلى أن هدف جولة ترامب هو «التصدي لإيران وتنظيم داعش». في حين ذكرت الإدارة الأميركية أنّ هناك ثلاثة أهداف استراتيجية للزيارة، هي «التصدي لإيران ومواجهة داعش ومشاركة الأعباء».

وفي هذا السياق، أكد مسؤولون أميركيون أن هناك «حماسة كبيرة (في المنطقة) للعمل مع ترامب»، لافتين إلى وجود «فرصة تاريخية لتحسين الوضع الإقليمي والعلاقات مع واشنطن». ونقل عن هؤلاء قولهم أنّ ثمة شعوراً إقليمياً بأن «أميركا كانت تنسحب من المنطقة، بينما تريد الإدارة الجديدة تأكيد انخراطها وعملها مع الشركاء»، لافتين إلى أن المحادثات والزيارات التي أجراها ترامب مع قيادات شرق أوسطية «تبعث على التفاؤل والأمل»!.

وحسب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، سيعقد ترامب قمة ثنائية مع الملك سلمان بن عبدالعزيز، تلحقها قمة مع قادة دول مجلس التعاون، ثم قمة تجمعه وعدد من قادة دول عربية وإسلامية.

وبعد أن وصف الجبير زيارة ترامب للمملكة بأنها «تاريخية»، وأثنى على موقف إدارته «الأكثر صرامة إزاء إيران»، اعتبر أنّ الزيارة «تضع حداً لتصور أن الولايات المتحدة مناهضة للإسلام»، وقال إنها «رسالة واضحة للغاية للعالم بأنه يمكن للولايات المتحدة والدول العربية والإسلامية تكوين شراكة». كما رأى أن «فرص نجاح ترامب في التوصل لاتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين جيدة لأنه يتبع نهجاً جديداً». وكان ترامب «أحجم عن إلزام إدارته بحل الدولتين، الذي ظل لفترة طويلة أحد دعائم السياسة الأميركية تجاه هذه القضية»!.

الأهداف المأمولة

لكن، وبعيداً عن الكلام الرسمي من قبل هذا الطرف أو ذاك، بشأن أهداف جولة ترامب في المنطقة، وخصوصاً زيارته للسعودية وإسرائيل، فقد رأى محللون كثرٌ أنّ ثمة أهدافاً عدة لهذه الزيارة لعلّ أهمّها ما يلي:

١- إن اختيار السعودية كمحطة أولى في زيارات ترامب الخارجية، يعني تصميم إدارته على إعادة إحياء العلاقة التاريخية التي تربط الولايات المتحدة بالسعودية ودول الخليج العربي، بعد أن تعرضت هذه العلاقة لاهتزاز كبير في عهد الإدارة السابقة، على خلفية التفارق في رؤية الأولويات المحدّدة لتوجهات تلك الإدارة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، الموقف من إيران وتوقيع الاتفاق النووي معها، والذي اعتبرت الرياض، ومعها معظم العواصم الخليجية، أنه تمّ على حساب تحالفها التقليدي مع واشنطن، علماً أنّ الأمر وصل حدّ توجيه انتقادات علنية من قبل الرئيس أوباما للسياسات التي تتبعها المملكة وباقي الدول الخليجية، كما ورد في مقابلته مع دورية «ذي أتلانتيك» المعروفة بعنوان «عقيدة أوباما».

٢- إعادة إحياء هذه العلاقة التاريخية يراد توظيفها، في الوقت الراهن، لتشكيل مظلة عربية وإسلامية للسياسة المعلنة من قبل إدارة البيت الأبيض الجديدة، سواءً في مواجهة الإرهاب و«داعش»، أم في مواجهة طهران ونفوذها في المنطقة، حيث تعتبر إدارة ترامب أنّ إيران هي «عدوها الأول» في المنطقة، بوصفها «الداعم الأول للإرهاب»، كما تزعم، وستعمل ما في وسعها على مواجهتها والحد من تدخلاتها، كما أعلن غير مسؤول أميركي. ولعلّ اختيار الرياض لتكون أولى محطات ترامب الخارجية «تشكل رسالة لا لُبس فيها إلى طهران بشأن خيارات الإدارة الجديدة التي تمثل النقيض العملي لمواقف الإدارة السابقة حيالها»!.

تقاسم الأكلاف المالية

وفي هذا الصدد، لاحظ المراقبون أنّ استراتيجية إدارة ترامب في «الحرب على الارهاب» تنطلق من ضرورة أن «يتحمل حلفاء الولايات المتحدة مزيداً من العبء في مكافحة الجماعات المتطرفة»، مع الإقرار بأن «تهديد الإرهاب لن يتم القضاء عليه نهائياً»، وبأن على الولايات المتحدة أن تسعى إلى «تجنّب التدخلات العسكرية الأميركية المكلفة وواسعة النطاق في مواجهة الإرهاب».

وعلى ذلك، يمكن أن نفهم ونفسّر إشارة الإدارة الأميركية إلى الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لزيارة ترامب إلى المنطقة، وهي «التصدي لإيران ومواجهة داعش ومشاركة الأعباء»، إذ يعني الهدف الأخير بوضوح أن تتحمل المملكة وغيرها من الدول الخليجية قسطاً، وربما القسط الأكبر، من الأعباء المالية لمواجهة «داعش»، أو مواجهة النفوذ الإيراني في عدد من العواصم العربية، هذا فضلاً عن «الثمن» المتوجبَ عليها دفعه لقاء تشكيل «مظلة حماية» أمنية وعسكرية لها.

لكن، وعلى أية حال، فإن الشيء الجوهري بالنسبة للسعودية وباقي الدول الخليجية هو «إعادة الاعتبار» لثوابت التحالف الاستراتيجي الذي يربطهم مع واشنطن، وغير ذلك كلّه تفاصيل لا قيمة كبيرة لها، ويمكن التوافق عليها بمنتهى البساطة!.

وهناك من يتحدث، في هذا الصدد، عن «إزاحة تيار فكري أميركي كان يدعو منذ اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر الإرهابية إلى التحالف مع الشيعة ضد السنّة في العالم»، وكان هذا التيار قد عبّر عن نفسه من خلال العديد من السياسات الأميركية تجاه إيران، من أهمّها التوصل إلى الاتفاق النووي معها، كما عبّر عن نفسه داخلياً من خلال إقرار قانون «جاستا». أما الآن، فإن هنالك من يعتبر أن سياسة الإدارة الجديدة، المعبّر عنها في مختلف مراكز صنع القرار الأميركي، تنطلق من التسليم بالدور الذي «تحتلّه» السعودية في العالمين العربي والإسلامي.

٣- وإلى ذلك، هنالك حاجة أميركية لوجود «مظلة عربية» لتغطية مقترحها الخاص بإطلاق مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية جديدة، بالاستناد إلى تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية أولاً، وليس العكس. وفي سبيل ذلك، عملت القمة العربية الأخيرة في البحر الميت على «إعادة انعاش المبادرة العربية للسلام»، لعلّها تتقاطع مع مقترحاته الجديدة بصدد «التسوية المحتملة»، أو «المتوخاة»، للصراع العربي الإسرائيلي.

وضمن الإطار السابق، تندرج زيارات الرئيس المصري المتواترة للدول الخليجية، التي سبقت زيارة ترامب إلى المنطقة، واعتبرت أنها تأتي في إطار إعادة ترتيب علاقات القاهرة بدول الخليج، والتنسيق معها حول عدد من القضايا الإقليمية، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية، بمعنى «تهيئة مظلة عربية للتعامل مع مشروع التسوية السياسية الذي يود الرئيس الأميركي طرحه قريباً». إضافة إلى «كيفية مواجهة النفوذ الإيراني» في المنطقة.

وفي رأي البعض، فإن القاهرة حسمت أمرها وخففت ممانعتها السابقة حيال مواجهة طهران، ليس بوصف ذلك «قضية مفصلية» لتطوير علاقاتها مع الدول الخليجية، بقدر ما هو استجابة لتوجّه أميركي جديد بات يرى أنّ هناك ضرورة ماسّة لقيام «تكتل عربي وإسلامي بوجه ما يعتبره خطراً تشكله إيران في المنطقة»، مثلما هو ضرورة أيضاً لمشروعها العتيد الخاص بالقضية الفلسطينية!.

وأكد محللون أن زيارة السيسي الأخيرة إلى الرياض، لم تكتف بإزالة الالتباس الذي شاب العلاقات المشتركة خلال الأشهر الماضية، بل تعدّته إلى «التفاهم حول عمق القضايا المشتركة، والتي من المرجّح أن تشهد تغيرات لافتة خلال الفترة المقبلة». وفي هذا المنحى يندرج، في نظر كثير من المحللين، المسعى المصري لـ«تفعيل دور اللجنة الرباعية العربية المكوّنة من مصر والسعودية والإمارات والأردن، وإعادة إحياء مبادرة السلام العربية»، تمهيداً للهدف الأهم وهو «توفير غطاء عربي لمساعي ومقترحات جديدة للتسوية، يمكن أن يضم مصر والسعودية والإمارات والكويت والبحرين والأردن، علاوة على المغرب بصفته رئيس لجنة القدس».

كما لفت المحللون إلى أن «وجود تفاهمات عربية واسعة يمكن أن يساهم في إقناع ترامب بإمكانية تبنّي مشروع جاد للتسوية»، ويفتح الباب، في الوقت نفسه، أمام إقامة علاقات قوية بين واشنطن وكلّ من القاهرة والعواصم الخليجية، يمكن أن تمتدّ لتشمل ملفات وترتيبات إقليمية أخرى؟!.

إحياء الذكرى ٦٩ للنكبة الوطنية والقومية الكبرى

الاهالي - اقام ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية مهرجانا خطابيا بمناسبة الذكرى ٦٩ لوقوع النكبة الوطنية والقومية الكبرى على ارض فلسطين . وقد شارك في القاء الكلمات: ١ - الرفيق د . سعيد ذياب الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية والناطق الاعلامي باسم الائتلاف لهذه الدورة ٢ – الرفيق مجدي طليب أمين سر اللجنة العليا لحق العودة ٣ – د . احمد العرموطي مسؤول لجنة مجابهة التطبيع ٤ – د . رياض النوايسة مسؤول اللجنة الوطنية لمئوية وعد بلفور ٥ – السيدة تهاني الشخشير رئيسة اتحاد المرأة الاردنية .

تصوير يوسف الغزاوي

الأهالي
يصدرها
حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)
رئيس التحرير
عدنان خليفة
الادارة والمالية
خليل السيد
الاخراج الفني
عبدالله ابوكف
الصف الضوئي
منير عليا
عمان - الاردن
جبل الحسين - شارع الظاهر بيبرس
- مقابل مستشفى الاستقلال
الموقع على الانترنت:
www.hashd-ahali.org.jo
بريد الكتروني: ahali@go.com.jo
المكاتب:
عمان: ٢/٥٦٩١٤٥١/ فاكس ٥٦٨٦٨٥٧
اربد: ٧٢٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٠٥٣٩٨٤٨٦
مادبا: ٠٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١
الاشتراكات
(٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للافراد
طبعت في مطابع الغد
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٢/٣٨/د)